الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في سبيل رفع دوره القيادى لحركة التحرر الوطني والاجتماعي المغربية، واسهامه بقسط كبير في تسريع عملية التحول السياسي، ينبغي له أن يحلل القضايا الرئيسية التي تضعها المرحلة الحالية، وفي سبيل ذلك عليه أن يناقش ويحدد:

أولا: السمة العامة للمرحلة الحالية، تقدير القوى المتقابلة، تحليل علاقات القوى الاجتماعية/ السياسية، تحديد اتجاه التغيير في علاقات هذه القوى.

ثانيا: المهام الناضجة التي تطرحها المرحلة الحالية على القوى التقدمية المغربية وفي مركزها الاتحاد الوطني.

ثالثا: دور الاتحاد الوطني.

١ــ مرحلة تطور المغرب الحالية:

مرحلة الانتقال من نظام اقطاعي، نصف استعمارى، الى نظام الديموقراطية الوطنية.

رفاقي الاعزاء:

ان قيام الحكم الاستعمارى بالمغرب، خلال عهد الحماية لم يفسخ، كليا، النظام الاجتماعي القديم السائد بالمغرب قبل نظام الحماية. فقد ظلت الاقطاعية، في اطار الحماية، تحتفظ بقواعدها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، وتحتفظ بدورها كطبقة اجتماعية أولى بالنسبة للطبقات الاجتماعية الوطنية/ الحديثة... بالمقابل، فان تطور الاقتصاد المغربي طوال عهد الحماية نمّى البروليتاريا المغربية بشكل مطلق وبشكل نسبي نموا متعاظما أبدا.

كان الكفاح الوطني موجّهها، أوليا، لحل التناقض الاساسي في الوضعية المغربية، التناقض الاستعمارى/ الوطني، بقيادة الحركة الوطنية بوصفها تحالف واسع لكل القوى الوطنية (تمارس الاقطاعية الوطنية بما لها من نفوذ ومن تفوق اقتصادى وسياسي وايديولوجي)... تمارس في اطاره دور القيادة، وتمارس البروليتاريا والفلاحين والحرفيين دور الجيش الاحتياطي.

الكفاح الوطني، واحراز المغرب على الاستقلال السياسي، لم يغير هذا

التركيب الاجتماعي، بل على العكس ساعد على تقوية نفوذ الاقطاعية.. وفي نفس الوقت رفع دور البورجوازية الوطنية، وبالتوازى أكسب جماهير الكادحين خبرة كفاحية ورفع دورها السياسي.

حصول المغرب على الاستقلال السياسي، وتحول السلطة السياسية فيه من سلطة استعمارية الى سلطة وطنية في اطار هذا التركيب الاجتماعي، وفي اطار هذه العلاقات... هيأ الشروط الموضوعية والامكانيات الفعلية لانتقال السلطة السياسية الى الطبقة الاقطاعية.

لكن الانتقال الفعلي للسلطة لم يتم دفعة واحدة، بل بالتدرج، وخلال صراع سياسي، عنيف أحيانا، دام حتى سنة ١٩٦٠.

ان اكتساب مفهوم صحيح عن التحولات السياسية خلال هذه الفترة، وعن الصراع السياسي حول السلطة، يتطلب الكشف عن التناقضات الاجتماعية/ السياسية الرئيسية وراء هذه التحولات.

دراسة تحليلية بسيطة تقودنا الى رؤية التناقضات: التناقض الرئيسي، والتناقض الثانوى.

التناقضات الرئيسية لهذه الفترة، تعمل متشابكة متداخلة، على تطور الوضعية المغربية.

* * *

١ ــ تناقض استعمارى وطني:

الاعتراف بالاستقلال السياسي للمغرب لم يرافقه تغيير كيفي لا في بنية الاقتصاد المغربي، ولا في الادارة، ولا في العلاقات الاجتماعية الموازية. فقد ظل الاستعمار، في اطار الاستقلال، يسيطر، كما في السابق، على القطاعات الاساسية للاقتصاد المغربي، ويمارس نفوذا جبار على توجيه السياسة المغربية، وعلى نشاط الادارة المغربية.

ان استمرا هذه الوضعية يضع أمام حركة التحرر الوطني المغربية مهمة النضال لتصفية القواعد الاستراتيجية والاقتصادية للاستعمار، وكذا النفوذ السياسي والايديولوجي للامبريالية.

ان النضال بحزم لانجاز هذه العملية، عملية التصفية الكاملة للنفوذ

٠/٠٠

الاستعماري، مهمة جميع القوى الوطنية، لكن قيادة الحركة الوطنية بطبيعتها الطبقية: الطبيعة الميالة لمهادنة الاستعمار والتفاهم معه بنفوذها ونشاطها ... حولت النضال الوطني غداة الاستقلال من شكل نضال جماهيري حازم الى شكل مساومة تجرى في غيبة عن مراقبة الجماهير بالاحرى بعيدا عن مشاركتها.

تنازل الاستعمار بالتقسيط بشكل أوفاق تعاقدية، تحت تأثير الضغط الثورى للجماهير ـ عن سلطتها السياسية ـ وقسم صغير وصغير جدا من نشاطه الاقتصادى بالمغرب، خلق الاساس الاقتصادى والسياسي لتحالف الاقطاعية والفئات العليا من البورجوازية مع الاستعمار، وهيأ الشروط الموضوعية لابتعادها عن مواقف الكادحين، وانهاء تحالفها معها، بل أكثر من ذلك الانتقال الى النضال ضدها، وضد تنظيماتها السياسية والاجتماعية.

يسير انتقال الاقطاعية والفئات العليا للبورجوازية، في الشروط المغربية الجديدة، الى جانب الاستعمار بالتوازى مع تنازلات الاستعمار عن بعض نشاطه الاقتصادى، وعن سلطته السياسية واختصاصاتها، وبنفس وثيرة التقهقر في النشاط السياسي والاجتماعي للجماهير وفي كفاحها.

تحول الاقطاعية والفئة العليا من البورجوازية، أحدث، لفترة، تغييرا هاما في علاقات القوى لصالح الاستعمار، لكنه يتضاءل تدريجيا مع التطور السياسي للمغرب وبالتالي سيجعل نضال الجماهير لحل التناقض الاستعماري/ الوطني، يجرى في ظروف معقدة، ويتطلب منها وعيا سياسيا أعلى، وخبرة في النضال الوطني والطبقي أعلى من السابق.

٢ ـ التناقض بين الاقطاعية والاستعمار في جانب، وجماهير الكادحين في الجانب المقابل:

انتقال كل القوى الاقطاعية والفئة العليا للبورجوازية الوطنية المغربية الى جانب الاستعمار، يحول التناقض الأول، التناقض الاستعماري الوطني، ليحل محله، كتناقض رئيسي، التناقض بين الاستعمار والاقطاعية في جانب، وبين جماهير الكادحين في الجانب المقابل. ويظل هذا التناقض في الوضع الجديد، أى التناقض الاساسي، في الوضعية المغربية خلال المرحلة الراهنة.

يشكل هذا التحول تغيرا هاما في ميزان القوى الاجتماعية/ السياسية، وفي العلاقات بينها، وكذا في تركيب الحركة الوطنية، يدخل تعديلا في وظيفتها لتصير بالتدريج مع عمق هذا التناقض، حركة التحرر الاجتماعي أكثر، الى جانب احتفاظها

بطابع حركة التحرر الوطني.

مع هذا التحول، أصبح الصراع السياسي في المغرب، طوال هذه المرحلة صراعا مزدوجا: طراعا وطنيا، وصراعا طبقيا، ويتخذ شكل صراع في سبيل الاستيلاء على السلطة السياسية يجرى في ظروف مغايرة ومعقدة أكثر من السابق.

انتقال الاقطاعية والفئة الكبرى من البورجوازية الى جانب الاستعمار وانتقال سلطته السياسية ووظيفتها السياسية الى هذه الاخيرة، رافقه هجوم منظم من جانب هذه القوى الرجعية على جماهير الكادحين، وعلى منظماتها السياسية والاجتماعية لشل نشاطها السياسي والاجتماعي، وبالتالي لتصفيّتها والقضاء عليها.

يستطيع كل منا اليوم أن يرى بوضوح الخطوط العامة لنشاط هذه القوى، وسلطتها السياسية، المعادى لجماهير الكادحين:

أ) القمع السياسي.

يتميز نشاط السلطة السياسية الجديدة بميزتين ذات طابع مستديم ودورى:

+ نشاط سياسي يستهدف خلق تشكيلات موالية لهذه السلطة، ترتكز على الفئات الاقطاعية والبورجوازية العميلة، ويستهدف أيضا عزل الجماهير الشعبية عن منظماتها عن طريق الضغط السياسي والتضليل الموجه ضدها.

يدخل في هذا النشاط، تشكيل الحركة الشعبية والاحرار المستقلين غداة الاستقلال، ودفعهما للتحالف مع حزب الشورى والاستقلال لتكوين جبهة معادية للحركة الوطنية ولتغيير ميزان القوى لصالح السلطة الجديدة: سلطة نصف استعمارية، نصف اقطاعية.

ان تشكيل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية مؤخرا والنشاط السياسي المرافق لتشكيلها استمرار لنفس الخط في ظروف جديدة.

+ نشاط اداري بوليسي: يسير بجانب النشاط السياسي، نشاط اداري بوليسي، يستهدف شل مقاومة الجماهير للمخططات السياسية والاقتصادية للسلطة الجديدة.. وأبعد من ذلك، يستهدف تصفية المنظمات الطليعية للكادحين.

يدخل في هذا النشاط المحاولات المتكررة الهادفة لتصفية حركة المقاومة وجيش التحرير، وتحريم نشاط الحزب الشيوعي، الاشكال الاولى للتنظيم الطليعي للكادحين في هذه الفترة.

وقد عاشت الجماهير المغربية خلال السنتين الاخيرتين أعنف أشكال هذا

النشاط، وأكثرها اتساعا، موجه بالدرجة الاولى لشل النشاط السياسي للجماهير وارغامها على الاستسلام وللتصفية الفيزيائية للمنظمات الطليعية : الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والشيوعيين والاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

ليس الضغط المستمر على الاتحاد المغربي للشغل، بوصفه المنظمة النقابية الطليعية للطبقة العاملة المغربية، ومحاولات افساده وتقسيمه، وكذا محاولات المس بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب، سوى الشكل المعدل لهذا النشاط التخريبي.

في الواقع، النشاط السياسي والاداري والبوليسي ... للسلطة الجديدة، استمرار لنشاط السلطة الاستعمارية، وبالاخص في المرحلة الاخيرة من حياتها، مرحلة تفاقم أزمتها الحادة وانهيارها يعكس المظهر السياسي للصراع الطبقي. ومحاولات السلطة، كل سلطة سياسية رجعية، لحل تناقضات نظامها الاجتماعي/ السياسي.

عنف هذا النشاط يسير بنفس الوثيرة التي يسير بها عمق التناقضات الاجتماعية/ السياسية، وحدّة الصراع السياسي من أجل حل هذه التناقضات.

ان حدة القمع السياسي بشكليه السابقين في الحياة السياسية المغربية، ترتفع دوريا خلال مراحل التطور السياسي للمغرب، مع ظهور الظروف الملائمة والامكانيات لتغير ميزان القوى لصالح الجماهير، ومع ارتفاع النشاط السياسي والاجتماعي للجماهير.

+ الخبرة الخاصة للحركة الوطنية أولا والحركة التقدمية المغربية ثانيا، وكذا الخبرة الجماعية التاريخية للحركة التقدمية الدولية، تؤكد أن ممارسة القمع من طرف السلطات الرجعية ضد منظمات الكادحين ظاهرة ملازمة وجزء أساسي في السلوك السياسي لهذه السلطات.

ب) الضغط الاقتصادي :

ان ممارسة سياسة التفقير واستغلال الجماهير الكادحة، بنتيجة تراكم الثروة الاجتماعية في الطرف المقابل، وسياسة الحفاظ على علاقات تبعية العمل لرأس المال من طبيعة النظام الاستعماري.

انتقال السلطة السياسية في المغرب من سلطة استعمارية الى سلطة نصف استعمارية، نصف اقطاعية، وتنازل الاستعمار عن قسم صغير من نشاطه الاقتصادي بالمغرب للاقطاعية ولفئة البورجوازية العميلة (كومبرادور)، زاد حدّة التفقير، ومضاعفات نتائج سياسة التفقير.

ممارسة القمع السياسي والضغط الاقتصادي من طرف السلطة السياسية القائمة

ضد الجماهير ، ومقاومة الجماهير لها ، يشكل المظهر السياسي للتناقض بين الاستعمار والاقطاعية وبين جماهير الكادحين في الجانب المقابل .

ان تطور الوضعية المغربية في المستقبل سيزيد حتما عمق هذا التناقض ، ويزيد حدة الصراع السياسي في سبيل السلطة ، وبالتالي يزيد عنف القمع .

التحويل الاقتصادى والاجتماعي والسياسي لصالح الجماهير المغربية يتوقف أساسا على حل هذا التناقض حلا صحيحا وكاملا .. ومهمة النضال في سبيل هذا الحل ، وانجاز هذا التحول ، مهمة جميع القوى التقدمية والوطنية ، جميع القوى المعادية للاستعمار والمعادية للاقطاعية .

٣ ــ تناقض اقطاعي / بورجوازى :

القصور النسبي في نمو البورجوازية المغربية ، لاسباب محلية تاريخية ، ولاسباب دولية ، وطبيعتها المركانتيلية .. يعوقها أن تصير طبقة اجتماعيه مستقلة وبالاحرى أن تصبح طبقة سائدة قائدة لتطور المجتمع المغربي .

بالرغم من هذا ، لعبت ، وما تزال تلعب ، بالارتباط مع الجماهير دورا هاما في التطور السياسي للمغرب ، وعلى الخصوص خلال عهد الحماية والسنوات الاولى للاستقلال .

لقد استطاعت بارتباطها مع الجماهير أن تحصل غداة الاستقلال على مراكز مهمة في السلطة السياسية وفي الادارة المغربية الجديدة ، وأن تصبح لفترة منافسا قويا نسبيا للاقطاعية .

ان هذا الوضع الجديد في علاقات الطبقتين ، وفي اطار الشروط السياسية الجديدة ، شروط الصراع في سبيل السلطة السياسية ، والاشراف على توجيه الادارة ، أبرز تناقضا كان كامنا ، لكنه تناقض ثانوى بالنسبة للتناقض السابق .

يعكس الصراع السياسي حول السلطة بين القيادة السياسية للاقطاعية ، وبين البورجوازية الوطنية بقيادة منظمة سياسية ، حزب الاستقلال ، غداة الاستقلال .. المظهر السياسي لهذا التناقض .

يتجلى هذا الصراع بوضوح في المطالب المتكررة لحزب الاستقلال بتأليف حكومة وطنية قوية منسجمة ، وبتطهير الادارة ، ومحاكمة الخونة ، بوصفهم الجماعة العميلة للاستعمار من بين الاقطاعية خلال عهد الحماية ... ومن الجانب المقابل ، اصدار العفو على الخونة وعرقلة التطهير .

كفاح قوى الاقطاعية وقيادتها السياسية للحفاظ على المراكز الاساسية في

السلطة السياسية الجديدة والاشراف الكامل على توجيه الادارة. رافقه نشاط سياسي من طرف هذه القوى وسلطتها موجه لاضعاف نفوذ البورجوازية الوطنية، وفي نفس الوقت للضغط عليها لكسب تحالفها مؤقتا في النضال ضد المنظمات الثورية للكادحين.

يدخل في اطار هذا النشاط المظاهرات السياسية والمسلحة التي نظمتها الفئات المغرقة في الرجعية ومن الاقطاعية، مثل مظاهرة عدى وبيهي، والمظاهرة السياسية العنيفة للحركة الشعبية بأحواز فاس، وتمرد الريف المفتعل... كل ذلك جرى تحت شعار معاداة حزب الاستقلال والبورجوازية الوطنية... ويدخل في هذا النشاط أيضا، التهديد المستمر والابتزاز بتدخل الجيش.

عملية انقلاب ١٩٦٠، الانقلاب العسكرى السلمي المحضر بدقة واقصاء الحكومة الائتلافية، آخر حكومة ائتلافية بالمعنى الصحيح... بواسطة هذه العملية، حققت القيادة السياسية للاقطاعية الاستيلاء الكامل على السلطة السياسية، والانفراد، مع المساعدة الفنية للاستعمار، بتوجيه الادارة المغربية.

تشكيل الحكومة الوطنية الائتلافية في السنوات الاولى للاستقلال لغاية ١٩٦٠، يعكس الطابع المزدوج لعلاقات الطبقتين: الطبقة الاقطاعية والبورجوازية.

ـ علاقة تحالف:

تجد أساسها الاقتصادى والسياسي في اشراك الفئة العليا من البورجوازية في جزء من النشاط الاقتصادى الاستعمارى بالمغرب واشراكها في الادارة، والاساس السيكولوجي في فزع البورجوازية من النشاط الثورى للجماهير الكادحة.

ـ علاقة تناقض:

تجد تعبيرها الواضح في الصراع حول توزيع الوظائف والمراكز في السلطة السياسية الجديدة وفي الصراع حول الاشراف على نشاط الادارة.

ان التفاوت في مستويات التطور الاقتصادى والسياسي بين الفئات المختلفة من البورجوازية المغربية، وتحول الفئات العليا منها الى بورجوازية عميلة للاستعمار (كومبرادور) والى حليف تابع سائر في فلك الاقطاعية بتأثير شروطها الاقتصادية والسياسية الجديدة، كلها تحط من دور البورجوازية وتساعد أبدا على التمزق الذاتي داخل منظماتها السياسية والاجتماعية، وبالتالي تساعد على انقسامها.

* * *

٠/٠٠

هكذا ، بالاستناد الى تحليل راسخ ، يمكننا الاستنتاج بأن الصراع السياسي في المغرب حول السلطة السياسية كان وسيظل في حقيقته الجوهرية صراعا طبقيا .

انخفاض مستوى الوعي السياسي لدى الجماهير الكادحة ولدى قيادتها السياسية ، وانعدام خبرة النضال الطبقي لدى البروليتاريا المغربية من جهة ، وقصور البورجوازية النسبي وانقسامها من جهة أخرى .. سهلت للقوى الاقطاعية ولجماعتها القيادية كسب الصراع السياسي والتقدم المطرد نحو الاستيلاء الكامل على السلطة السياسية .

نجاح قوى الاقطاعية في كسب الصراع ، في هذه الفترة ، بالاستيلاء على السلطة ، يعود ثانيا الى تفوقها النسبي والى كفاءة قيادتها السياسية وقدرتها على ابتكار الحلول التوفيقية للتناقضات الثانوية لمواجهة التناقض الرئيسي خلال هذه الفترة ، اتخذت هذه الحلول ، شكل تحالفات مؤقتة ، وتجميع كل القوى الموالية ، مما ساعدها على التقدم المطرد نحو احتكار السلطة السياسية والاشراف على توجيه الادارة المغربية .

ان النتيجة الحتمية ، والمتحققة فعليا ، لانتقال كل القوى الاقطاعية والفئة العليا للبورجوازية الى جانب الاستعمار ، وابتعادها عن جماهير الكادحين ، بل أكثر من ذلك النضال ضدها ، هي اضعاف النضال الوطني ضد الاستعمار ووقف انجاز مهام الثورة الوطنية .

احتفاظ المغرب لفترة تسع سنوات أخرى بعد الاستقلال ، على البنية الاستعمارية للاقتصاد المغربي ، وابقاء المغرب داخل اطار الستراتيجية العسكرية للاستعمار ، وتغلغل النفوذ السياسي والايديولوجي للامبريالية .. ويظهر بوضوح أكثر ، في تخلي المغرب عن مطالبه في استرجاع الاراضي المغربية التي ما تزال تحت الاحتلال الاسباني ، واقع ملموس يشهد بفشل الثورة الوطنية ويضعف النضال الوطني في الفترة التالية للاستقلال .

التعديلات الصغيرة في نظم السيطرة الاستعمارية على المغرب خلال هذه الفترة تعود جزئيا الى استمرار كفاح الجماهير بقيادة منظماتها السياسية والاجتماعية في ظروف غير ملائمة ، ظروف التغيير المتزايد ، غداة الاستقلال ولغاية ١٩٦٠ ، في نسبة القوى لصالح الاستعمار العالمي بفضل النهوض العاصف لحركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .. وبتعاظم الدور القيادي للقوى الاشتراكية الدولية .. وبالجملة ، بسبب التناقضات الحادة في نظام الاستعمار العالمي .

يسير بجانب التحول المطرد في طبيعة السلطة السياسية المغربية الى سلطة نصف استعمارية ـ نصف اقطاعية ، تغير في نشاط الدولة المغربية في الميدان

الدولي.

ان اتجاه هذا التغير في نشاط المغرب الرسمي على الصعيد الدولي يتركز في الانتقال من الجبهة المعادية للاستعمار الى تحالف في النشاط العطي مع الاستعمار والرجعية العالمية.

دور المغرب الرسمي في النشاط المضاد للثورة الوطنية في الكونغو أثناء مساهمة المغرب في قوات الامم المتحدة، ومساهمة المغرب الرسمي بالتعاون مع حكومة الاردن والسعودية، بمساعدته الفنية والعسكرية، في النشاط المسلح المضاد للثورة اليمنية، وأخيرا التدخل المسلح الواسع لقلب الحكومة الثورية في الجزائر الشقيقية، ولوقوف التحويل الثورى للمجتمع الجزائرى... كلها تقدم النماذج المفضوحة لهذا التغير الرجعي في النشاط الدولي للدولة المغربية.

ان التحول العام في سلوك السلطة السياسية الجديدة واتجاهها الرجعي أدّى حتى في الداخل الى تعميق تناقضات الحركة الوطنية وتفتيت وحدتها.. وفي نفس الوقت، خلق الشروط لنشوء تشكيلات سياسية جديدة، ولقيام علاقات غير العلاقات القديمة بين القوى السياسية المغربية.

* * *

انتقال السلطة السياسية كليا الى الاقطاعية، واشرافها الكامل على نشاط الادارة، واقصاء البورجوازية الوطنية، غداة انقلاب ١٩٦٠، عن المشاركة في السلطة السياسية وفي الاشراف على الادارة... تمثل أعلى قمة في تصاعد الاقطاعية، وتمثل أيضا بداية انعطاف في التطورالسياسي للمغرب تظهر فيه السلطة السياسية ديكتاتورية الطبقة الاقطاعية ضد كل الطبقات الاجتماعية الاخرى.. وتسجل في نفس الوقت بداية الازمة العامة للنظام الاجتماعي/ السياسي القائم.

الاثار السيئة لهذه الازمة تبدو واضحة في كل أجزاء الكيان الاقتصادى والاجتماعي والسياسي للنظام القائم.

أ) على الصعيد الاقتصادى:

تعيش مختلف النشاطات الاقتصادية بالمغرب أزمة عامة مزمنة، خلال كل السنوات التالية لسنة ١٩٦٠، تزداد اتساعا وحدّة سنة بعد سنة لتشمل كل المجالات الاقتصادية.

الاقتصادية.

١ ــ في مجال الانتاج : ركود الانتاج الصناعي بسبب توقف بعض المؤسسات ونقص تشغيل بعض المؤسسات الاخرى، والتقهقر المريع في الانتاج الزراعي.

يعود هذا الركود والتقهقر أساسا الى البناء الاستعماري للاقتصاد المغربي، والى تضاعف خطورة السياسة الجديدة للسلطة القائمة، سياسة الحفاظ على هذا البناء وعرقلة التنمية الاقتصادية (وبصفة خاصة عن طريق المشروع الكبير).

٢ ــ في الميدان المالي : تضخم متزايد، بوثيرة عالية، في نفقات الدولة غير المنتجة، يرافقه عجز دائم في ميزانية الدولة العامة.

تظهر الازمة المالية بحدّة أكثر في اختلال ميزان الاداءات المغربي، يهدّد جديا بركود التجارة الخارجية للمغرب بسبب الانخفاض المريع في رصيد المغرب من العملة الاجنبية القابلة للتحويل.

تدابير الحكومة المغربية في اطار سياسة الحفاظ على البناء الاستعماري للاقتصاد المغربي، لمواجهة الحالة المالية العسيرة، مثل الاجراءات النقدية ورفع الضرائب والالتجاء الى المساعدة الاستعمارية المشروطة... تخلق مضاعفات سيئة على النشاط الاقتصادى المغربي، وفي الحياة الاجتماعية كذلك، وتزيد في عمق الازمة.

ان التأثيرات الاجتماعية المدمّرة لركود الانتاج الصناعي وتقهقر الانتاج الزراعي، وارتفاع الضرائب والتضخم المالي... واقع ملموس في حجم البطالة المريع ونقص التشغيل، وفي الضغط المستمر والسير نحو الانخفاض في مستوى معيشة الكادحين بسبب ارتفاع وثائر عملاقة في مستوى الاسعار مع جمود مستوى الاجور والانخفاض في دخل الفلاحين والحرفيين...

ينتج عن عجز ميزانية الدولة نقص في توظيفاتها في التعليم والصحة العمومية ويرافقه اختلال خطير بين هذه التوظيفات واحتياجات النمو الديموغرافي للسكان واحتياجات التطور الاقتصادى.

فشل السلطة السياسية القائمة في المجال الاقتصادى عن تحقيق أيّة انجازات حتى في حدود تقديراتها المتواضعة واختياراتها، يشهد بانحطاط النظام القائم وعجزه عن افلاسه.

٠/٠٠

ب) على الصعيد السياسي :

سياسة العداء التي تنهجها السلطة السياسية القائمة منذ الاستقلال حيال الاحزاب الوطنية وسياسة النضال السياسي ، والقمع العنيف أحيانا ، ضد الاحزاب التقدمية منها بصفة خاصة أحدث فراغا سياسيا مخيفا حول هذه السلطة.

تحت تأثير ضرورة ملء الفراغ ، اضطرت هذه السلطة الى تشكيل أحزاب موالية أولا ، ثم تشكيل الجبهة لهذه الاحزاب ثانيا ، وكذا اضطرت الى اقامة مؤسسات شبه ديموقراطية ملصوقة بجانبها .

جمود الاحزاب الموالية للسلطة السياسية القائمة ، وتفسخ جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية كتنظيم سياسي في فترة قصيرة ، تبرز بوضوح فشل سياسة التعويض عن الاحزاب الوطنية ، التقليدية في نظر السلطة بالاحزاب الموالية المصطنعة.

النقاش مع السلطة السياسية القائمة داخل البرلمان لفترة سنة كاملة لم ينجح أن يعدّل ولو ميليما واحدا من سياستها الرجعية المعادية للجماهير الكادحة ، ولم ينجح أن يقيم لها تعاونا مثمرا مع الاحزاب الوطنية ، يشهد بفشل التجربة النيابية الحالية. ان هذا الفشل يعمّق طولا وعمقا الفراغ السياسي حول السلطة القائمة.

ان السلوك السياسي للسلطة القائمة وكذا سير الادارة المغربية ذات العطالة والتعفّن البالغ ، يزيد عزلتها عن الشعب ، وينمّي شعور العداء لها ، ويطبعها بطابع التعفّن والطفيلية المتزايدة على الدوام .

ان انعزالية السلطة السياسية القائمة عن القوى الديموقراطية الوطنية وممارسة القمع من جانبها ضد المنظمات التقدمية وخنق الحريات الديموقراطية في الداخل ، والتحالف ، في النشاط العملي مع الاستعمار والرجعية الدولية في الخارج ، وكذا اجراء تعديلات حكومية مستمرة بسرعة تبديل القميص... تشهد بأن النظام القائم قد دخل على الصعيد السياسي أيضا في طور الصعوبات والازمة المتعاظمة في طور التفسّخ والانهيار.

ان السياسة العامة للدولة ، على الصعيدين الاقتصادى والسياسي التي تنهجها الدولة المغربية الحالية بوضعها الحالي ، كسلطة قمع في يد الاستعمار والاقطاعية ، تثير استياء متعاظما أبدا لدى الجماهير ، وتزيد عزلة النظام القائم ، وبالتالي تخلق الشروط الموضوعية لفعالية التحريض السياسي لحركة المعارضة النامية

ولاتساع حركة المطاليب الجماهيرية، الذى يجرّ أوسع جماهير الكادحين بالتدريج للمساهمة في النضال السياسي والاجتماعي.

ان ظهور يسار الحركة الوطنية كتيار سياسي مستقل، وكتنظيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ونموّ قاعدته السياسية وتنظيماته طولا وعمقا خلال السنوات الاخيرة يظهر تطور الازمة العامة للنظام، ويشهد بأن النظام الاستعمارى الاقطاعي بالمغرب قد دخل طورا جديدا من أزمته.

الازمة المؤقتة التي يمر بها اليسار المغربي، أزمة النمو والتكيف للنضال في الشروط الجديدة، تؤثر بشكل سلبي ولفترة، على النشاط السياسي والاجتماعي للجماهير المغربية، لكنها لا توقّف اتساع القاعدة السياسية لهذا اليسار وتطوره العميق.

النقاش الحيّ الذى يدور حاليا داخل تنظيمات اليسار المغربي، داخل تنظيماته السياسية والاجتماعية، حول اختيار أفضل أشكال التنظيم الملائم للنضال في الشروط الجديدة وحول خط عمل ثورى أكثر، تشهد أن العلاقة بين السلطة الرجعية، سلطة الاقطاعية والاستعمار، وبين الكادحين قد دخلت مرحلة جديدة.

ان الصفة العامة الرئيسية المميّزة لهذه المرحلة تقوم في أن اليسار المغربي يصبح أكثر فأكثر العامل الرئيسي في التطور السياسي للمغرب، وهذا يجد له انعكاسا مباشرا في تغير ميزان علاقات القوى الطبقية في المغرب لصالح الجماهير.

أجل، ان السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة المغربية خلال هذه الفترة، بالاضافة الى تأثيرها المدمّر على مستوى معيشة الكادحين، بدأت تضغط حتى على بعض الفئات الغنية من البورجوازية المغربية، مما يثير قلقا متزايدا لديها يدفعها تدريجيا الى صفوف المعارضة.

بالفعل، انتقال قسم كبير من البورجوازية الى مواقف الكادحين، وظهور احتمال الالتقاء معها حول برنامج الحد الادنى للمطالب والعمل المشترك واقع يلوح في الافق السياسي المغربي.

تحت الظروف الحالية، ظروف الانتقال التدريجي لقسم كبير من البورجوازية الوطنية الى مواقف تقترب خطوة فخطوة من مواقف الكادحين، ظروف التغير المتزايد في نسبة القوى لصالح القوى التقدمية والوطنية.. توجد الشروط الممهّدة لكي تحدّد القوى التقدمية أكثر فأكثر طابع العلاقات السياسية وأساليبها وطرقها.

هذا لا يعني أن السلطة الرجعية للاستعمار والاقطاعية القائمة بالمغرب تمثل قوة تافهة لا يمكن تجاهلها، كلا قطعا، فهذه السلطة لا تزال تملك قوة كبيرة وفي حوزتها آلة قمعية.

ففي الوقت الحاضر، كونت السلطة الرجعية القائمة جهازا عسكريا ضخما هائلا، ونظاما بوليسيا واداريا متشبّعا، وأخضعت لمقتضياته تصريف مالية الدولة وادارتها.

ان الجهاز الحالي للدولة المغربية الحالية يتصف بالطفيلية والتعفن المتزايدين أبدا.

ونحن في تقديرنا لافاق التطور الوطني لا نقبل، ولا يمكننا أن نقبل، بأية أوهام ازاء الطبيعة الطبقية الرجعية للنظام الاجتماعي/ السياسي الحالي.

يحاول قادة الاقطاعية والاستعمار وأيديولوجيوها تشويه طابع المرحلة الراهنة، يحاولون بالاخص اخفاء طبيعة السلطة السياسية القائمة عن طريق خلق مؤسسات كاريكاتورية شبه ديموقراطية، مثل البرلمان والمؤسسات التمثيلية.. هذا التشويه والتزوير يرمي الى هدف معين، هو تضليل الجماهير الشعبية، وايهامها بأن الامور تسير في أحسن الاحوال، وبالتالي تحويلها عن طريق النضال الثورى وربطها الى فلك الاقطاعية والاستعمار.. ويحاول أيضا دعاتها بالاضافة الى ذلك، عرض الامور وكأن النظام الحالي ليس في طور الانحطاط والانهيار، بل يحقّق نوعا من التطور الديموقراطي.. ويزعم هؤلاء أن لجميع المنظمات الوطنية والطبقات الاجتماعية مصلحة في التعاون والائتلاف لانقاذ الوطن، والتغلب على الازمة الحالية.

ان تجربة الاعوام الماضية، وتجربة السنتين الاخيرتين على الخصوص، تكشف بوضوح طبيعة النظام القائم، وان اقامة المؤسسات التمثيلية والمؤسسات الديموقراطية بصفة خاصة، ليس سوى قناع لاخفاء الطبيعة الطبقية الرجعية للسلطة السياسية الحالية، وغطاء لتحضير وتنفيذ مخططات الهجوم العام والحاسم لتصفية الحركة التقدمية والمنظمات الطليعية السياسية والاجتماعية لجماهير الكادحين.

ان التجربة لا تكشف هذه الحقيقة فحسب، بل توضّح كذلك، أن القوى الديموقراطية الوطنية بمساندة القوى الديموقراطية الدولية الواسعة قادرة على احباط مخططات الرجعية وارغامها على التراجع.

هكذا بالاستناد الى تحليلنا السابق، يمكننا الاستنتاج بأن النظام القائم الاقطاعي قد دخل على الصعيد الاقتصادى وكذا على الصعيد السياسي والوطني في طور الصعوبات والازمة العامة المتعاظمة، في طور التحلل والانهيار.

تكفي مقارنة وضع السلطة النصف استعمارية، النصف اقطاعية الحالي مع ما كانت عليه غداة الاستقلال وخلال كل السنوات التالية له لغاية ١٩٦٠، لكي يتضح ما حدث من تعمق بالغ في الازمة العامة للنظام القائم.

لا يجوز مطلقا الاستنتاج من ذلك، أن النظام الحالي سيتفسّخ أو يتحلل أو يتحول تلقائيا دون كفاح جماهيرى حازم ودون تضحيات جساما، بل يجوز، ويجوز فقط، الاستنتاج أن الكفاح الثورى ضد النظام سيجرى في ظروف سياسية واجتماعية أكثر ملائمة، في ظروف توفرت الشروط الموضوعية والذاتية للجماهير لكسب النضال.

ان نسبة القوى الحالية تتيح للقوى الديموقراطية والوطنية، ولمنظماتها السياسية والاجتماعية أن تضع أمامها مهمة واقعية تماما وهي ارغام السلطة السياسية للاقطاعية والاستعمار القائمة، تحت خطر هلاكها، على قبول تنازلات كبيرة. ولادخال تحويلات ديموقراطية، تهيأت الشروط الاحسن للنضال في سبيل الانتقال الى نظام الديموقراطية.

تحضير شروط النضال في سبيل انجاز هذا الانتقال، يضع أمام القوى التقدمية عدة مهام مرحلية وحالية، قوامها بناء القوى الثورية الاساسية للنضال، وتجميع كل القوى المعادية للاستعمار والمعادية للاقطاعية حولها. ان القوى التقدمية ستقترب الى النصر بالقدر الذى تحل به حلا صحيحا هذه المهمة.

يمكننا القول، بثقة ويقين، أن المستقبل القريب سيشهد نجاحات كبيرة للقوى الديموقراطية والوطنية المتظافرة: قوى الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الوطنية في سبيل حل هذه المهام.

٢ ـ المهام الناضجة التي تطرحها المرحلة الحالية على القوى التقدمية المغربية وفي مركزها الاتحاد الوطني

رفاقي الاعزاء:

ان وضعية المغرب الراهنة، ونسبة القوى السياسية فيه، تضع أمام الحركة التقدمية المغربية مهمة مرحلية واقعية تماما، هي انجاز الانتقال الى نظام الديموقراطية.

ان هذا الانتقال عملية تاريخية معقدة يتم انجازها عبر كفاح ثورى مزدوج:

+ كفاح وطني: موجه أساسا لتصفية القواعد الاقتصادية والاستراتيجية للاستعمار، وكذا نفوذه السياسي والثقافي والايديولوجي تصفية كاملة ونهائية. ان هذا الكفاح يتخذ شكل صراع طبقي وطني ديموقراطي ضد الامبريالية.
+ كفاح طبقي: كفاح داخلي موجه لقلب السلطة السياسية للاقطاعية

والبورجوازية العميلة، كبار الملاكين العقاريين والتجار (الكومبرادور)، واقامة نظام الديموقراطية الوطنية كسلطة ثورية تعمل لتصفية الاستعمار تصفية كاملة، وتصفية الاساس الاقتصادى والاجتماعي والايديولوجي للاقطاعية والبورجوازية العميلة وكذا نفوذها السياسي وتحضير شروط الانتقال لمرحلة تطور أعلى.

ليس مهما في الحال، بل ليس صحيحا على الاقل من الناحية التكتيكية أن نحدد هذا الانتقال وطرقه، طرق الثورة العنيفة، أو طريق الثورة السلمي.. المهم أن يكون التنظيم السياسي للقوى التقدمية والوطنية (حزب أو جبهة وطنية) مهيأ قادر على الانتقال من شكل في الكفاح الى شكل آخر بأقصى سرعة وبمنتهى المفاجأة في الوقت الملائم، ومدربا على العمل تحت أقصى الظروف وأسوأ الاحتمالات.

ان الكفاحات الهادفة لتحضير وحتى لانجاز الانتقال الى نظام الديموقراطية الوطنية، يمكن موضوعيا ويجب أن تساهم فيه بكل نشاط كل القوى الديموقراطية والوطنية: قوى الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الوطنية.

ان مساهمة هذه القوى متظافرة وعلى رأسها الطبقة العاملة ضرورة عملية وشرط مقدم للانتصار في هذه الكفاحات التي يمكن عبرها، وعبرها فقط، هذا الانتقال.

ان ظروف هذا الكفاح في الشروط المغربية الحالية ملائمة وامكانياته موجودة متنامية.. لكن الكفاح فعليا وتحقيق الانتصار في هذا الكفاح لانجاز الانتقال، يتطلب مزيدا من التحضير وتوفير شروط أكثر ملائمة.

في سبيل ذلك، يجب على المنظمات التقدمية والوطنية، المنظمات السياسية والاجتماعية، وأن تحل القضايا الرئيسية في طريق توفير هذه الشروط.. ولتحضير شروط الكفاح الحاسم، عليها أن تنجز بنجاح كل المهام المطروحة عليها.

بودنا أن نتناول هنا بالبحث كل قضايا الانتقال النظرية والعملية، وأن نجد لها الحلول الملائمة للشروط المغربية، الحسيّة المتغيّرة باستمرار.. لا نستطيع حالا أن نحقق هذا الطموح المشروع بسبب أن قضايا جديدة تظهر باستمرار خلال النشاط العملي.

من المفيد خلال نشاطنا السياسي المستمر، ومن الواجب علينا ومن مهام اجتماعنا الحالي، أن نبحث القضايا الموضوعة حاليا، القضايا الناضجة، وأن نجد لها الحلول المناسبة.

أهم هذه القضايا في نظرنا، هي:

١ ــ توحيد الحركة التقدمية.
٢ ــ تقوية صلاتها بالجماهير.
٣ ــ تعزيز تحالفها مع جميع القوى الوطنية.
٤ ــ توثيق صلاتها بالحركة التقدمية العربية والتقدمية الاممية.

ان حل هذه القضايا حلا صحيحا كاملا، بالاستناد الى الخبرة الخاصة للحركة التقدمية والوطنية المغربية، والخبرة الجماعية التاريخية للحركة التقدمية الاممية، وباعتبار الشروط الحسية المغربية المتغيّرة، شرط بالغ ولازم لنهوض الحركة التقدمية المغربية بالمهمات التاريخية الموضوعة عليها، مهمة اكمال التحرر القومي والتحرر الاجتماعي.. وشرط لازم لتطور الحركة الوطنية والتقدم السريع لجميع القوى التي تكوّنها، ولاحراز نجاحات حاسمة تاريخية..

١ ــ توحيد الحركة التقدمية :

ظهور الجناح التقدمي من الحركة الوطنية القديمة، الحركة التقليدية، كتيار سياسي وكتنظيم مستقل (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) وتحوله المتزايد نحو الارتكاز طبقيا على العمال والفلاحين، وسيره المتواصل نحو استخدام قوانين التطور الاجتماعي العلمية بقصد تحديد الاختيارات الملائمة، وبقصد الاسترشاد بها في النشاط العملي لمواجهة القضايا السياسية وقضايا النضال الجماهيري، ونحو الالتزام بالمواقف الاشتراكية، يجذب نحوه بقوة متنامية جماعات تقدمية جديدة.

ان هذا التغير في الارتكاز الطبقي ليسار الحركة الوطنية وتقدمه المطرد نحو الالتزام بمواقف الاشتراكية، وبالاضافة الى ذلك دخول الصراع السياسي، في المغرب، في مرحلة جديدة يهيئ موضوعيا أوضاعا اجتماعية وسياسية مواتية لتقارب الاتحاديين وكل القوى التقدمية وكل منظماتها السياسية والاجتماعية.

ان سير الحركة التقدمية على الصعيد السياسي بنوع خاص، وكذا على الصعيد الاجتماعي، في اتجاه الوحدة، قانون موضوعي لتطور الحركة التقدمية المغربية.

ان مصالح النضال في سبيل انتصار قضية الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الكادحة، قضية جميع الكادحين، تتطلب من كل التقدميين، من منظماتهم السياسية ومنظماتهم الاجتماعية، تماسكا متزايدا في الصفوف.. تتطلب وحدة الارادة ووحدة التوجيه ووحدة النشاط العملي فيما بينها.

ان السهر على التعزيز الدائم لاتجاه تطور الحركة التقدمية نحو الوحدة الكاملة، هو الواجب الاسمى لكل تقدمي.

ان العمل بنشاط وبفطنة ومرونة في سبيل توحيد الحركة التقدمية المغربية، توحيد تنظيماتها السياسية والاجتماعية، انطلاقا من الخبرة الخاصة لكل منظمة، ومن الخبرة الجماعية للحركة التقدمية الوطنية، وعدم القبول بأية أعمال أو نشاطات من شأنها أن تضعف اتجاه التوحيد أو التأخير في تحقيق هذه الوحدة، شرط لازم لنهوض الحركة التقدمية بمهماتها التاريخية ولازم لجرّ أوسع الجماهير الكادحة للكفاح الحازم ولانتصار الكفاح في سبيل الانتقال الى الديموقراطية الوطنية، المهمة المرحلية للحركة التقدمية المغربية، ثم التحويل الاشتراكي للمجتمع المغربي.

ان خرق هذا المبدأ الاساسي في أيّة مرحلة، وفي المرحلة الراهنة على الخصوص، يؤدي الى اضعاف الحركة التقدمية بمجملها، واضعاف كل منظمة من منظماتها.

يمكن ويجب في الظروف الراهنة أن يسير النشاط بتوحيد الحركة التقدمية المغربية في اتجاهين مختلفين، لكنهما متكاملان:

+ اتجاه أفقي: تسير في هذا الاتجاه المنظمات السياسية التقدمية (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الحزب الشيوعي المغربي) بالنقاش الاخوي وتبادل الخبرة والمساندة الكاملة،لتحديد خط توجيهي ونشاط مشترك حول القضايا السياسية والاجتماعية الحالية والتاريخية، وحول تطوير الحركة التقدمية.

تعمل كل منظمة منفردة على تطبيق الخط المشترك داخلها، وتعمل المنظمتان جماعيا وبالتعاون الكامل على انجازه في النشاط العملي المشترك على الصعيد الوطني أو الدولي.

تسير على هذا المنوال المنظمات الاجتماعية، الجماهيرية بنوع خاص، نقابات العمال فيما بينها، نقابات الفلاحين فيما بينها، وكذا جمعيات الطلاب وجمعيات الشباب فيما بينها، وكل الجمعيات الديموقراطية الاخرى، مثل الجمعيات النسوية والجمعيات الثقافية والعلمية والفنية.. والجمعيات الرياضية تعمل كلها لتحقيق الوحدة داخلها، وتعمل على توسيع التعاون فيما بينها.

+ اتجاه عمودي: يعمل التنظيم السياسي والتنظيم الاجتماعي للحركة التقدمية في هذا الاتجاه عن طريق النقاش الرفاقي وتبادل الخبرة والمساعدة في دائرة الاحترام الكامل والمتبادل لاستقلال الاجهزة التنظيمية.. تعمل على توحيد

٠/٠٠

أنشطتها وسط الجماهير، وبالتعاون في القضايا المشتركة، وعلى تطوير وتوثيق العلاقات فيما بينها، وتبادل المساندة والدعم في النضال بكل تنظيم، في النضال المشترك.

ان توحيد الحركة التقدمية في الاتجاهين معا، سيضاعف قوتها بما لا يقاس في مجملها وقوة كل منظمة من منظماتها بمئات المرات.. ان امكانيات العمل لتحقيق ذلك موجودة ومتنامية.

في الوقت الحاضر تكتسب مسألة حل قضية العلاقات بين التنظيم السياسي للحركة التقدمية المغربية، أحزاب اليسار المغربي، والتنظيم الاجتماعي للطبقة العاملة المغربية (الاتحاد المغربي للشغل) ونقابات العمال بصورة عامة، حلا صحيحا وأهمية فائقة.

ان النضال السياسي والنضال الاقتصادى (الكفاح النقابي) للطبقة العاملة ولجماهير الكادحين بصفة عامة.. بالرغم من أساسهما المشترك القائم في الشعور والنضال الطبقيين هما شكلان مختلفان للنضال.

الاختلاف فيما بينهما يقوم في الهدف الذى يستهدفه كل من النضالين، وفي اتجاهه وفي مستواه، وفي حدود الانتماء في التنظيم.

بينما يستهدف النضال الاقتصادى تحسين شروط العمل وتحسين علاقات الانتاج الاجتماعية، تحسينا محدودا بين العمال والمشغلين في اطار تبعية وخدمة العمل لرأس المال، يتجه النضال السياسي للطبقة العاملة لقلب السلطة السياسية لرأس المال وتحطيم علاقات التبعية القديمة، وخلق علاقات جديدة بدلها، علاقة تبعية وخدمة رأس المال للعمل.

النضال الاقتصادى موجّه ضد مشغّل معين أو جماعة من المشغلين أوالحكومة، بوصفها مشغل أو ممثل للمشغّل، تقوم به وتقوده نقابة، مؤسسة، معينة تضم جميع العمال أو اتحاد نقابات مجتمعة، بينما النضال السياسي للطبقة العاملة موجه ضد طبقة المشغلين والمستغلين ضد سلطتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تخوضه الطبقة العاملة في تحالف وطيد مع جميع الكادحين، وبقيادة منظمتها السياسية الطليعية.

الكفاح الاقتصادى يشكل المرحلة الابتدائية للاحساس والنضال الطبقيين، بينما يتطلب الكفاح السياسي وعيا ونضالا طبقيين من درجة أعلى.

ان الادراك الواعي للطابع المختلف للنضالين، وكذا التجربة الجماعية التاريخية للعمال تلهمهم أن الاستقلال العضوى والادارى للتنظيم الاجتماعي

(التنظيم النقابي) عن التنظيم السياسي مع التعاون وتبادل المساندة بينهما ، ضرورة عملية موضوعية لنهوض النضالين معا ، لتطور التنظيمين ، ولكسب النجاحات المتوالية للطبقة العاملة.

في دائرة الاحترام الكامل لاستقلال التنظيمين ، السياسي والنقابي ، يمكن ويجب على التنظيم السياسي للطبقة العاملة أن يؤسس لجانه من العمال الواعين الطليعيين في كل مؤسسة ، وفروعه في الفروع الصناعية ، أو الاقتصادية الاخرى ذات الصلة.

ان وجود هذه اللجان وتناسق نشاطها واتساع أنشطتها يسهم بدور هام ، وأحيانا بدور حاسم ، في النهوض العاصف بالحركة النقابية وتطورها والحفاظ على وحدتها ، شريطة التقيد الصارم بمبدأ استقلال النقابة ، والاحترام لديموقراطية التنظيم وتسيير النقابة.

هل يعود الجدل القائم حاليا بين الاحزاب السياسية لليسار المغربي وبين القيادة الحالية للاتحاد المغربي للشغل ، بوصفة منظمة نقابية تقدمية للطبقة العاملة المغربية ، الى الاختلاف في وجهة النظر حول مبدأ الاستقلال ، أو حول النقيد من جانب هاته الاحزاب في نشاطها العملي لهذا المبدأ ؟

كلا ، قطعا ، ان هناك اتفاق تام حول هذه النقطة ، واحترام كامل من جانب التنظيم السياسي بمبدأ الاستقلال.

ان الجدل يدور من جانبنا حول شعار القيادة الحالية للاتحاد المغربي للشغل التالي : "أحنا الزوفريا ما خصنا سياسة ، خصنا الخبز..." ونضال التقدميين المغاربة على الصعيد السياسي والنظرى وكذا على الصعيد النقابي ، موجه أساسا ضد التطبيق النشط لقيادة الاتحاد المغربي للشغل لسياسة "الخبز" هاته.. التعبير الواقعي المركز والشكل المغربي للنزعة الاقتصادية والانتهازية داخل الحركة العمالية المغربية. ان نضال التقدميين المغاربة موجه ضد محاولات هذه القيادة ، عزل الطبقة العاملة المغربية عن الكفاح السياسي ، وعزل الحركة العمالية عن الحركة الاشتراكية.

ان سير القيادة الحالية للاتحاد المغربي للشغل في اتجاه النزعة الاقتصادية والانتهازية العمالية يقود حتما ، ويقود فعلا ، الى الفتور النسبي للكفاح النقابي وكذا الكفاح السياسي للعمال ، ويؤدى الى ضياع الخبز ، والى عزلة الاتحاد المغربي للشغل عن المنظمات التقدمية الوطنية والدولية ، والى تبعية الحركة النقابية المغربية للنظام الرجعي القائم ، وربط الاتحاد المغربي للشغل بعجلة الحكم ،

والى فساد الجهاز المسير للنقابة.. والى خيبة الجماهير.

ان نتائج هذه السياسة المخربة واضحة في الحركة العمالية المغربية، واحتفاظ القيادة الحالية للاتحاد المغربي للشغل، على التعبيرات التقدمية واللهجة العنيفة في معارضة الحكم لا تحجب الواقع المر.

ان تمادى القيادة الحالية للاتحاد المغربي للشغل في السير في هذا الاتجاه، وفرضه على الحركة العمالية، يجر حتما وفعلا الى خرق قواعد الديموقراطية في التنظيم والتسيير والى فرض العناصر الانتهازية الموالية لهذا الاتجاه، مما يؤدى الى تمزّق الحركة النقابية وضعفها وروكودها النسبيين.

ان اصلاح الاتجاه الحالي لقيادة الاتحاد المغربي للشغل، وتصفية أوهام النزعة الاقتصادية، مظهر النفوذ السياسي والايديولوجي للبورجوازية والاقطاعية داخل الحركة العمالية، شرط الزامي لتطور الاتحاد المغربي للشغل، والحفاظ على قوته وكفاحيتها، وللحفاظ على وحدته.

العمل في سبيل القيام بهذه المهمة، في اطار الحفاظ على وحدة الاتحاد المغربي للشغل واستقلاله واجب التقدميين.. والمهمة الرئيسية والموضوعة أمامهم داخل الحركة العمالية.. ان الظروف مواتية ومتنامية للقيام بهذا العمل، وهو يشكل جزء من النضال في سبيل توحيد الحركة التقدمية المغربية وتطورها.

ان السير نحو وحدة الحركة التقدمية المغربية في الشروط الراهنة، يمر عبر الكفاح الداخلي لتصفية النزعة الاقتصادية الانتهازية في صفوف الحركة العمالية، وتصفية النزعة الحلقية والتطرف اليسارى في التنظيم السياسي والتنظيم الاجتماعي للحركة التقدمية.

النزعة الحلقية في المنظمة تدفعها الى الانعزال والانغلاق على نفسها، والشك في قيمة بل الخوف من التعاون مع المنظمات الاخرى، والى اعتبار المصالح الخاصة بالمنظمة وبجهازها المسير مصالح جماهير الكادحين، والى الاعتقاد بأن النظرة والخبرة الخاصة بالمنظمة قانون موضوعي عام لجميع المنظمات.. ان النزعة الحلقية تعوق تطور الديموقراطية الداخلية في التنظيم والتسيير الجماعي وتكبح مبادرات الجماهير.

ان وجود هذا العيب، عيب النزعة الحلقية، في المنظمات التقدمية المغربية، بقدر متفاوت، تعوق السير نحو التقارب والاتحاد.. ان النضال ضد هذا العيب عامل مهم في سبيل توحيد الحركة التقدمية.

ثمة خطر آخر على نمو الحركة التقدمية وتطورها وازدهارها وسيرها نحو الوحدة، هو التطرف اليسارى المريض، ثورية البورجوازية الصغيرة. وفي الوقت

الحاضر ، اذ ينبغي بناء تنظيم سياسي ثورى عميق الجذور لقيادة أوسع الجماهير الكادحة في النضال الثورى ضد السلطة السياسية للاقطاعية والاستعمار وتدريبها على استعمال أشكال مختلفة في الكفاح ، وتنمية قدرتها على الانتقال من شكل الكفاح الى شكل آخر بالسرعة المناسبة وفي الوقت الملائم ... من الممكن أن يلحق التطرف اليسارى ، بل ألحق فعلا ، وما يزال يلحق ، أضرارا بالغة بالحركة التقدمية وبقضية الكادحين .

ان خطر التطرف اليسارى وأعمال العنف الضيقة المنعزلة الناتجة عنه ، قائم فعلا ، وامكانية ظهوره باستمرار موجودة كامنة في نفوذ البورجوازية الصغيرة ، الحرفيين والتجار الصغار ، وفي أيديولوجيتها داخل الحركة التقدمية وداخل تنظيماتها .

ان تعاظم الضغط الاقتصادى والسياسي على هذه الفئة الاجتماعية يدفع بالجماعات السياسية والمنظمات الواقعة تحت نفوذها الى القيام بأعمال يائسة ، تسبّب خسارات فادحة أحيانا لمجموع الحركة التقدمية .

ان النضال ضد هذه العيوب : النزعة الاقتصادية والنزعة الحلقية ، والتطرف اليسارى المريض بالنسبة للحركة التقدمية المغربية من ضرورات الساعة الراهنة ، فهو نضال من أجل تقوية الحركة التقدمية وتدعيم وحدتها ، نضال ضد محاولات عزل الحركة العمالية عن الحركة السياسية التقدمية ، عن الحركة الاشتراكية ، وضد ربط الحركة النقابية بعجلة النظام الرجعي القائم ، نضال ضد التأثير الضار للنظام الاجتماعي السياسي القائم على القوى التقدمية .

ان هذا النضال ليس نضال منظمة تقدمية سياسية أو اجتماعية ضد منظمة تقدمية أخرى ، بل نضال داخلي خاص بكل منظمة لتوسيع الديموقراطية الداخلية والتقيد الدائم بمبدأ جماعية اصدار القرارات وجماعية التسيير وفي سبيل اشراك أوسع الجماهير في تسيير هذه المنظمات خلال نشاطها العملي ، ونضال جميع المنظمات التقدمية من أجل تقوية وتحسين علاقاتها وتوسيع التبادل والمساندة المادية والمعنوية في كفاحها العام المشترك وفي كفاح كل واحدة منها لانجاز المهام الموضوعة عليها .

فيما يخص الشكل التنظيمي لتوحيد الحركة التقدمية ، نعتقد أن أشكالا أولية متعددة ستظهر في سياق الكفاح والتعاون المشترك وخلال التطبيق للقرارات الجماعية المتخذة حول القضايا المشتركة المتعلقة بالخط العام أو بالقضايا المشتركة الجزئية . تلك القرارات التي تتوصل اليها المنظمات التقدمية خلال لقاءاتها .

ان تنظيم لقاءات دورية واقامة نظام المشاورة المتبادلة بين هذه

المنظمات على مستوياتها المختلفة، لمناقشة القضايا المبدئية العامة وقضايا تطبيق القرارات الجماعية المتخذة يمكن أن يكون الشكل الاولي، والشكل الناضج في الوقت الحاضر لاتحاد الحركة التقدمية.

ان من مهامنا الرئيسية أن نساهم بكل نشاط وبكامل من المرونة والفطنة والحزم في سبيل تطوير النزوع الى وحدة الحركة التقدمية، وفي سبيل الوصول الى وحدة فعلية تقدمية حقيقية في الحركة التقدمية المغربية.

ان انجاز هذه المهمة بنجاح سيكون كسبا جليلا جبّارا لجماهير الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين وكل القوى الديموقراطية الوطنية في مجملها ولكل منظمة تقدمية في انجازها.

٢ ـ توسيع نشاط وتوثيق صلات الحركة التقدمية بالجماهير:

ان الحركة التقدمية المغربية في الوقت الحاضر أكبر قوة محركة للتطور السياسي للمغرب ودورها التاريخي ينعاظم أبدا مع نجاحها في جرّ أوسع الجماهير الكادحة الى صفوفها وجرها الى النضال وباستخدامها الكامل للامكانيات الجديدة التي ستظهر باستمرار مع تفاقم الازمة العامة للنظام الاجتماعي السياسي القائم.

ان صلات الحركة التقدمية بجماهير الكادحين تتوثق أكثر فأكثر، ونفوذها السياسي والاجتماعي ينعاظم بالقدر الذى تنجح به المنظمات السياسية والاجتماعيه في تقديم مطالب محسوسة واقعية تستجيب للحاجيات السياسية والاقتصادية القريبة للجماهير، وفي تنظيم وقيادة واشراك أوسع الجماهير الكادحة في الكفاح لتحقيقها والانتصار لمطالبها.

في الظروف الراهنة يكتسي توسيع نشاط المنظمات الجماهيرية، نقابات العمال واتحادها، نقابات الفلاحين الفقراء، تعاضدية المنتجين والحرفيين الصغار، وكذا جمعيات الشباب وتوسيع قاعدتها.. تكتسي بالنسبة للحركة التقدمية المغربية أهمية خاصة، أهمية فائقة.

ان الاسهام في انهاض نشاطات نقابات العمال ورفع دورها الاجتماعي والسياسي وتطويرها وتعزيز اتحادها، الاتحاد المغربي للشغل، المكسب الرئيسي للطبقة العاملة المغربية خلال المرحلة، والكفاح بحزم واستقامة في سبيل الحفاظ على الخط التقدمي لهذه المنظمة واجب كل العمال التقدميين.

ان العمل من أجل انهاض الحركة العمالية، الحركة النقابية، في الظروف الراهنة، يمر عبر تقوية الكفاح النقابي وتوسيع الديموقراطية الداخلية للتنظيم

والتسيير النقابيين. ان بعث الحيوية في نقابة الفلاحين والحرفيين وتوسيع قاعدتها الجماهيرية طولا وعمقا وكسبها الى جانب العمال وعلى الخصوص نقابات الفلاحين مهمة ملحة الان.

ان اتساع نفوذ الحركة التقدمية وسط جماهير الفلاحين والحرفيين يجد تعبيره الواقعي في مدى اتساع تنظيم الفلاحين والحرفيين ونشاطه.

ان الاهمية الديموغرافية الاستثنائية للشبيبة المغربية وأهميتها الاجتماعية وكذا ميولاتها التقدمية وانتصارها، شأنها شأن كل شبيبة، الجيل الحديد، تضع مهمة تنظيم الشبيبة وتوجيهها واشراكها في النشاط السياسي والاجتماعي الى جانب الحركة التقدمية ضمن المهام الملحة للحركة التقدمية المغربية. ينبغي أن يتجه نشاط التقدميين في حقل الشبيبة لانشاء منظمة وطنية تقدمية للشبيبة المغربية عن طريق توحيد المنظمات القائمة وتوسيع قاعدتها، وانطلاقا من منظمات الشبيبة التقدمية القائمة: الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الشبيبة العاملة، جمعيات التخييم وتربية الطفولة، والجمعيات الثقافية والفنية والرياضية.. وتوسيع نشاطها ورفع دورها السياسي والاجتماعي. ان تنظيم الشبيبة واشراكها في النشاط السياسي والاجتماعي لا يقدّم قوة تقدمية ثورية مهمة جدا فحسب، بل احتياطيا هائلا وتأمينا للمستقبل.

ان العمل التوجيهي والتثقيفي الهادف لرفع الوعي السياسي والاجتماعي للجماهير وتطوير قدرتها على الكفاح له أهمية مثل أهمية العمل التنظيمي.

من المهام اليومية للجان القاعدة للتنظيم السياسي أن تساهم ـ بجانب الهيئات الادارية المسيرة للمنظمات الجماهيرية ـ باقتراحها ونشاطها في تحسين عمل هذه المنظمات ورفع دورها الاجتماعي والسياسي.

ان توجيه الجماهير وقيادتها، بشكل ناجح، يتطلب اتقان وتحسين استعمال كل وسائل الدعاية والتحريض الممكنة: النقاش البرلماني، النشرات، الكتابة والتمثيل... ويتطلب تدريبا على تنظيم وقيادة عمليات الكفاح الجماهيري: تنظيم حملة عرائض، اضرابات، مظاهرات ... وكل أشكال الكفاح دون حدود سوى الحدود التي يفرضها نجاح واستمرار الكفاح والحفاظ على التنظيم.

ان القيام بهذه المهام، يتطلب من لجان القاعدة للتنظيم السياسي التقدمي وعيا خاصا عاليا بظروف نشاطها وبعلاقات القوى في محيطها، وأن تحسّن استخدام كل الامكانيات التي تقدمها الوضعية، وأن تتوفر على كفاءة وتدريب ومرونة كافية.

ان هذا يضع على اللجان العليا للتنظيم السياسي ذات الكفاءة العالية

نسبيا مهمة أولى رئيسية، هي تخريج أوسع اطار ممكن من المناضلين التقدميين القادرين على تنظيم وتوجيه وقيادة كفاحات الجماهير باخلاص واستقامة وصلابة لا حدّ لها، وخصوصا في الظروف الشاقة التي تواجهها، وستواجهها لامد، الجماهير المغربية.

ان اقرار خطة منهجية لتكوين اطارات تقدمية كفأة للقيام بهذه المهام من ضرورات الساعة.

ان الاستفادة من امكانية العمل الجماهيرى القانونية القائمة، وسيظل هناك بعضها حتى في أحلك الظروف، والحفاظ على هذه الامكانيات، مع كامل الاحتياط للقمع المحتمل... ضرورة سياسية وعملية.

اليسارية المريضة، أو التخاذل تحت الارهاب الرسمي، وحدهما تتخلى طوعية، عن استخدام هذه الامكانيات الى أقصى حد ممكن.

أجل، ان طبيعة النظام القائم واستمرار تفاقم أزمته، تدفعه دوما لتضييق مجال امكانيات وحرية العمل الجماهيرى وتتجه نحو الغائها النهائي.

ان الاهتمام الدائم واليقظ بقضايا تنظيم الجماهير وبقضايا نشاطها واجب كل تقدمي.. والعمل الجماعي في سبيل حلها يعتبر من المهام الرئيسية للمنظمات التقدمية.

ستظل قضايا تنظيم الجماهير وتوسيع نشاطها قضية دائمة تأخذ باهتمام اللجان السياسية لمنظمتنا الاتحاد الوطني.

٣ ـ تعزيز تحالفها مع الحركة الوطنية :

ان الصراع السياسي بين القوى الديموقراطية وجميع القوى الوطنية في جانب، وقوى الاقطاعية والاستعمار في الجانب المقابل يدخل في مرحلة جديدة.. وفي هذه الظروف يكتسب التراص لصفوف الحركة التقدمية وكل الحركة الوطنية أهمية خاصة وفائقة.

ان تحالف جميع القوى الديموقراطية والوطنية في النضال المشترك على أساس برنامج يستجيب للمطامح المشتركة لهذه القوى، انما هو عامل أساسي لانتصار هذه القوى في الصراع القائم من أجل قلب السلطة السياسية للاقطاعية والاستعمار، وفي سبيل اقامة، بدلها، نظام الديموقراطية الوطنية. ان هذا التحالف يضاعف عشرات المرات الحركة التقدمية والحركة الوطنية في مجملها.

ان تحول السلطة السياسية بالمغرب الى ديكتاتورية خاصة بالطبقة

الاقطاعية والبورجوازية العميلة (الكومبرادور) ضد كل الطبقات الاجتماعية الاخرى حتى ضد فئات واسعة من البورجوازية الوطنية، وممارسة هذه السلطة لسياسة القمع الاقتصادى والسياسي ضد كل هذه الفئات... يدفع أقساما مهمة من البورجوازية، خطوة فخطوة، الى مواقف الكادحين ويهيىء الشروط الموضوعية الممّهدة لقيام تحالف واسع في مواجهتها وللنضال ضدها.

في الظروف الراهنة، ظروف تغير الوضعية الاقتصادية والسياسية للبورجوازية نحو الانحطاط، يصبح تحالف الحركة التقدمية مع حركة البورجوازية الوطنية ممكنا موضوعيا، بل واجبا وضرورة عملية سياسية طوال المرحلة.

ان تجربة نضالنا الوطني ضد نظام الحماية، وتجربة شعوب صديقة، وكذا الخبرة الجماعية للحركة التقدمية العالمية تبرز أهمية وأية فائدة جليلة لقيام مثل هذه التحالفات وتأثيرها الهام في تعبئة الجماهير للنضال وفي كسب الانتصار لهذا النضال.

ان تجربتنا الخاصة وكذا التجربة الجماعية للحركات التقدمية لا تعلمنا فائدة الدخول في هذه التحالفات فحسب، بل تعلمنا كذلك بأية شروط وفي أىّ ظروف ينبغي الدخول في هذه التحالفات.

ان الاستفادة الكاملة للطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الكادحة من اقامة هذا التحالف مربوطة بتوفيير الشروط التالية :

ـ أن يكون التحالف مرحليا محدودا بمرحلة الانتقال الى نظام الديموقراطية الوطنية ومع الانجاز الكامل لمهمات هذه المرحلة بتصفية كل القوى الرجعية : الاستعمار والاقطاعية.. تدخل العلاقات الاجتماعية بين الطبقات ونسبة القوى بينها مرحلة جديدة.

أن طبيعة هذه العلاقات وشكلها السياسي ستقرر حينئذ شروط النضال في سبيل الانتقال الى مرحلة أعلى.. ستكون نسبة القوى لصالح الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الكادحة، نمدن السلطة السياسية الجديدة، سلطة العمال والفلاحين من الانتقال لمرحلة التحويل الاشتراكي للمجتمع.

ـ أن يحتفظ التنظيم السياسي للبروليتاريا، الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين، خلال كل المرحلة باستقلاله العضوى وبقدرته على التحول السريع والمفاجيء من شكل في الكفاح الى شكل آخر في الوقت المناسب وبالسرعة الملائمة.

ـ أن يحتفظ التنظيم السياسي للطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الكادحين داخل هذا التحالف بحرية النشاط السياسي وسط الجماهير، وبحرية

النشاط والكفاح الايديولوجي وفضح الطبيعة الطبقية للبورجوازية وموقفها ، وعلى الخصوص البورجوازية المركانتيلية القاصرة مثل البورجوازية المغربية ذات الطبيعة المتددة الميالة للمهادنة والتفاهم مع الاقطاعية وبالتالي فضح انتهازيتها .

بالاستناد الى هذه القواعد ، يمكن ، بل يجب على المنظمات التقدمية فرديا وبصورة جماعية أفضل ، أن تفتح نقاشا مستديما مع حزب الاستقلال وغيره من منظمات البورجوازية الوطنية السياسية والاجتماعية قصد الاتفاق على برنامج الحد الادنى للعمل المشترك أو حتى الاتفاق على نقاط محدودة للنضال ضد سياسة الدولة.

ان امكانية هذا الاتفاق موجودة ومتنامية مع تفاقم الازمة العامة للنظام الحالي على الصعيد الاقتصادى والسياسي ومع ارتفاع النشاط السياسي والاجتماعي للجماهير.

ان نقاشا مفتوحا حول برنامج عمل مشترك سيكون في نفس الوقت شكلا من أشكال النضال السياسي والايديولوجي ضد البورجوازية.

ان اتفاقا مع حزب الاستقلال والنقابات الواقعة تحت نفوذه يأخذ بالاعتبار المبادئ السابقة ، سيكون كسبا جليلا للحركة التقدمية المغربية ونجاحا هاما للقوى الديموقراطية والوطنية في مجملها ولكل منظمة من منظماتها وسيعمل على تغيير ميزان القوى لصالح القوى التقدمية والوطنية.

٤ ــ توثيق صلاحيتها بالحركة التقدمية العربية والتقدمية الاممية :

تخوض القوى الديموقراطية والوطنية المغربية نضالا وطنيا ضد الاستعمار ، ونضالا طبقيا لقلب السلطة الرجعية للاقطاعية والبورجوازية العميلة من أجل اقامة نظام الديموقراطية الوطنية بدلها ، وتجد في مواجهتها قوى الاقطاع المحلية وسلطتها الرجعية ، سلطة الدولة القائمة ، يساندها الاستعمار والرجعية الدولية.

يستهدف هذا النضال اكمال التحرر الوطني والسير في طريق التحرر الاجتماعي بانجاز تحويلات كيفية عميقة في البناء الاقتصادى والاجتماعي والسياسي للمجتمع المغربي. ويستهدف في نطاق أوسع ، اقامة وحدة قومية ديموقراطية تقدمية للشعب العربي.

ان الحركة التقدمية المغربية تمارس النضال من أجل التحرر الوطني والتوحيد القومي لا بمفردها بل ضمن العائلة المتآخية ، عائلة الحركة التقدمية

٠/٠٠

العربية.

ان تفكك النظام الاستعماري من حول الوطن العربي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والسنوات العشر الاخيرة على الخصوص، بفضل النهوض العاصف لحركة التحرر القومية العربية، قد أنشأ الظروف الملائمة أمام الشعب العربي في عدة بلدان عربية للاطاحة بالسلطة الرجعية للاقطاعية وكبار الملاكين العقاريين والبورجوازية العميلة. ففي طريق انشاء وتطوير دولة الديموقراطية الوطنية وفي طريق التقدم الاجتماعي تسير الجماهير العربية في العراق وسوريا واليمن وتونس والسودان والجزائر، وقبل هاته البلدان الجمهورية العربية المتحدة التي شكلت كتلة الدول العربية المتحررة.

وقد أحدثت التحويلات الديموقراطية الواسعة في الجمهورية العربية المتحدة اندفاعا تقدميا جديدا، واتسم انتصار الثورة الوطنية الديموقراطية في الجزائر وسيرها السريع في انجاز تحويلات كيفية عميقة للمجتمع الجزائري بأهمية قومية كبيرة جدا.. والثورة الجزائرية هي أعظم حدث في تاريخ الوطن العربي المعاصر بعد الثورة المصرية.

ومع انتصار الثورة الجزائرية ظهر شكل جديد لتطور الديموقراطية الوطنية التي لها شكل جديد للسلطة، شكل السلطة الجزائرية، وهو شكل من أشكال سلطة العمال والفلاحين يعبر عن أصالة تطور الثورة القومية الديموقراطية العربية في ظروف تزايد ضعف الاستعمار وتغير نسبة القوى في صالح الاشتراكية، كما تنعكس فيها أيضا الخصائص التأريخية والمحلية لهذا البلد العربي.

تكونت كتلة الدول العربية المتحررة، وهي أسرة قومية سياسية بين الديموقراطيات الوطنية العربية وتسير في طريق التقدم الاجتماعي وتوحدها وحدة المصالح والاهداف والتضامن العربي الوثيق، وتسير في طريق التوحيد القومي.

في بلدان الديموقراطية الوطنية العربية المتطورة نسبيا، في الجمهورية العربية المتحدة، وفي الجزائر، قطعت الثورة الوطنية مسافة في تصفية الامكانيات الاقتصادية والسياسية لاستمرار النفوذ الاستعماري وأكدت نجاحات هذه الدول كل التأكيد.. ان التقدم الحقيقي والاستقلال الوطني التام في جميع البلدان العربية لا يمكن تأمينه الا في طريق التصفية الكاملة لنفوذ الاستعمار والاقطاعية واجراء تحويلات ديموقراطية عميقة وتحضير شروط الانتقال الى الاشتراكية بصرف النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي.

ان قوى الدول العربية المتحررة، باتحادها تضمن ضمانة أكيدة وبمساندة القوى الاشتراكية العالمية، وكل بلد عربية متحررة من تطاولات الرجعية الدولية

٠/٠٠

والاستعمارية، وان تلاحم الدول العربية في جبهة واحدة ووحدتها المتعاظمة وقوتها المتنامية بلا انقطاع، كل هذا يؤمن لحركة التحرر القومية العربية ولقواها التقدمية المناضلة ظروف ملائمة للنضال والانتصار التام في نطاق الوطن العربي بكليته.

ان الدول العربية المتحررة، بتوحيد جهودها في تطوير اقتصادها وثقافتها وتقنيتها وقدرتها الدفاعية، وتوسيع ديموقراطية تنظيمها السياسي، وباقامة علاقات تجارية وثقافية واسعة متبادلة النفع مع البلدان العربية في طريق التحرر، تدعم بنشاط وتسهل شروط نضال وانتصار القوى التقدمية في هذه البلدان.

ان تجربة شعوب العائلة العربية المتحررة قد أكدت أن وحدتها الاخوية وتعاونها الاخوى يستجيبان لاسمى المصالح الوطنية لكل بلد، وأن توسيع تعاونها وتطوير علاقاتها في اتجاه توحيدها على أساس القومية العربية التقدمية، هو شرط ضروري لنجاحات لاحقة تحرزها جميع البلدان العربية.

ان قيام علاقات وطيدة بين الدول العربية المتحررة، ومن ثم تكتلها، هو بداية حركة تاريخية لتقارب الدول العربية من جميع النواحي. ومع زوال الانظمة الرجعية في كل البلدان العربية وزوال التركيب الطبقي للمجتمعات العربية في هذه البلدان يرافقه اغناء الحضارة العربية،وتتشكل معه ملامح الامة العربية الموحدة.

يتعين على الدول العربية المتحررة أن تتغلب على الصعوبات القائمة في طريق تكتلها وتعاونها الكامل. تلك الصعوبات الناجمة بالدرجة الاولى عن التفاوت القائم في مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ان الرجعية المحلية والعميلة تسعى بكل قواها الى عرقلة تقدم البلاد العربية ووحدتها.

ان جميع المنظمات التقدمية والقومية في الوطن العربي تسهم بقسطها في تحرير الوطن العربي وفي بناء وحدته. ان ظفر بعضها بالسلطة، مثلما في الجزائر والجمهورية العربية المتحدة، يسهّل الى حد كبير نضال المنظمات التقدمية في البلدان العربية الاخرى ويعجّل انتصارها.

ان نجاح العمال والفلاحين في الجزائر الشقيقة في توطيد سلطتها الثورية مكسبها الرئيسي في التحويل الاشتراكي للمجتمع الجزائري، يلهم الجماهير المغربية. وسيتعاظم تأثير الثورة الجزائرية على الجماهير المغربية بقدر نجاحها في حل قضايا التحول والبناء الاشتراكي.. وبقدر ما يتسع التعاون المغربي/ الجزائري.

ان الحركة التقدمية المغربية، ومنظمتنا على الخصوص، تنطلق من أن نجاحات حركة القومية العربية، حركة الوحدة العربية في أداء رسالتها، رسالتها

التاريخية: تحرير الامة العربية وبناء الاشتراكية في الوطن العربي بمجمله، رهن بارادة وجهد كل منظمة تقدمية بالتعاون مع المنظمات التقدمية الاخرى في كل بلد عربي. ولهذا، فهي تعتبر أن من واجبها القومي تطوير جميع تحالفات القوى التقدمية والوطنية: قوى الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الوطنية والنضال بنشاط للسير الدائم بالثورة الديموقراطية الوطنية المعادية للاستعمار والمعادية للاقطاعية الى غايتها، ومن أجل انشاء دولة الديموقراطية الوطنية ومن أجل التقدم الاجتماعي.

ان سير تطور البلدان العربية نحو الاشتراكية ونحو الوحدة معقد وقد يجتاز جملة من المراحل. وبسبب من اختلاف الاوضاع التاريخية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية سيحمل ابداع الجماهير العربية الثورى قدرا كبيرا من الاصالة من حيث أشكال وثبات تطورها في طريق التقدم الاجتماعي وفي طريق التوحيد القومي.

البلاد العربية بصورة عامة تمر في تطورها نحو الاشتراكية ونحو الوحدة عبر مرحلة نظام الديموقراطية الوطنية. وفي سبيل تشكل وتطور دولة الديموقراطية الوطنية في كل بلد عربي تنكشف أمام الجماهير العربية آفاق واسعة للنضال من أجل اكمال التحر القومي والاجتماعي ومن أجل وحدتها. والاساس السياسي الذى تقوم عليه دولة الديموقراطية الوطنية، هو تحالف جميع القوى التقدمية الوطنية المناضلة من أجل اكمال وتوطيد الاستقلال السياسي والاقتصادى التام، ومن أجل الديموقراطية الواسعة، ومن أجل السير حتى النهاية بالثورة الديموقراطية المعادية للاستعمار والمعادية للاقطاعية.

ان تجربة فشل الثورة الديموقراطية الوطنية في المغرب، في العراق، في سوريا، بأشكال متفاوتة، تؤكد ضرورة أوثق التحالف بين جميع القوى التقدمية والوطنية، وضرورة توحيد جهود منظماتها السياسية والاجتماعية في بناء وتطوير نظام الديموقراطية الوطنية. ان الاتجاه الى بناء الديموقراطية الوطنية، وبالاحرى نحو التحويل الاشتراكي بجهود منظمة منفردة وبطريقة منعزلة، في ظروف عدة بلدان عربية، ضار وخطير.. لانه لا يرضي صفوف الشعب بل يفرقها أمام الجبهة الموحدة للقوى الرجعية: الاستعمار والاقطاعية، ويؤدى في النهاية الى ضياع المكتسبات الوطنية والديموقراطية.

في الظروف الراهنة، تتوافر في جملة من البلدان العربية للحركة التقدمية امكانية توحيد القوى الديموقراطية والوطنية: أغلبية الشعب، والظفر بسلطة الدولة، ومع تحويلها، يمكن تأمين انتقال السلطة السياسية الى العمال والفلاحين

./..

والبورجوازية الوطنية في جبهة، أو في غيرها من الاشكال الممكنة للاتفاق والتعاون السياسي، بين مختلف الاحزاب التقدمية والوطنية والمنظمات الاجتماعية، واعتمادا على أكثرية الشعب، وبالرد ردا حاسما على العناصر الانتهازية العاجزة عن العدول عن سياسة التفاهم مع الاستعمار والاقطاعية... تستطيع الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الكادحة أن تنزل الهزيمة بالقوى الرجعية المعادية للشعب وأن تظفر بالسلطة وأن تجرى تحويلات كيفية عميقة للمجتمع.

ان تظافر جهود القوى التقدمية والوطنية العربية لتقوية النضال من أجل التحرر القومي والاجتماعي في كل بلد عربي، مع الجهود المشتركة للبلدان العربية لتعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادى والثقافي والفني في كل النواحي.. هذا هو الطريق الواقعي الصحيح لاضطراد تقدم حركة التحرر والتوحيد العربية.

ان الحركة التقدمية العربية، حركة التحرر القومي والاجتماعي وحركة الوحدة العربية، تنمو وتتصلب في غمرة النضال ضد الاستعمار، ضد الرجعية، في سبيل الديموقراطية والتحويل الاجتماعي، وفي سبيل التوحيد القومي. ان الشرط الهام لاداء رسالتها التاريخية: التحرير والتوحيد، هو التغلب على عوامل الانشقاق في صفوفها.

يتعين على الحركة التقدمية المغربية أن تسعى للتعاون الواسع والعميق مع الاحزاب والمنظمات التقدمية والوطنية العربية، وتشجع اقامة نظام المشاورة الدورية بين هذه الاحزاب والمنظمات وتبادل الاراء والخبرة والمساندة، وتنسق أعمالها ونشاطها في نضالها من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والتوحيد القومي من أجل الظفر بالسلطة واجراء تحويلات اجتماعية ديموقراطية عميقة.

ان منظمتنا تنطلق من أن تطور حركة القومية العربية وازدهارها ونمو حركة الوحدة العربية المتعاظم، يمر عبر النضال ضد الاستعمار بلاهوادة والنضال باستقامة في سبيل الديموقراطية الواسعة والتقدم الاجتماعي.

ان حركة التحرر والتوحيد القومي العربية: حركة القومية العربية تسير بثقة نحو النصر الحاسم. وستساهم حرّتنا، الجزء المغربي لهذه الحركة، بقسط متعاظم بالتعاون الواسع مع جميع منظمات الحركة التقدمية العربية في تقريب ساعة النصر للحركة العربية بانجاز رسالتها التاريخية الجليلة، قوامها تأسيس وطن عربي اشتراكي موحد.

تطور حركة القومية العربية، وبالطبع تطور الحركة التقدمية المغربية، الشكل المغربي لحركة القومية العربية، يجرى عبر مرحلة تاريخية ذات أهمية استثنائية كبرى، مرحلة انتقال الانسانية العالمي من الرأسمالية، من الاستعمار، الى

الاشتراكية.

ان المضمون الاساسي لهذه المرحلة، هو أن الحركة الثورية العالمية للبروليتاريا قد أحرزت انتصارات تاريخية عالمية، ووطدت مكسبها الرئيسي، النظام الاشتراكي العالمي.

ان الحركة الاشتراكية بتحريرها لشعوب واسعة، وبنجاحاتها في تحويل مجتمعات متخلفة جدا الى مجتمعات طليعية عالية التطور من جميع النواحي خلال فترة قصيرة، تنفح بمثلها، بالروح الثورية، عقول شغيلة العالم الرأسمالي وشعوب البلدان المتحررة والتابعة، وتلهمها للنضال ضد الاستعمار وضد الاضطهاد الطبقي وتسهل شروط هذا النضال بمقياس كبير.

ان وجود النظام الاشتراكي العالمي وتعاظم دوره ونمو تأثير القوى الاجتماعية المناضلة، بقيادة فصائلها الطليعية: الاحزاب الثورية الاشتراكية في قلب المجتمع الرأسمالي لتأمين انتصار الاشتراكية، وكذا اتساع وتعمق موجة الثورات الوطنية التحررية على المسرح العالمي... بالمختصر تعمّق أزمة النظام الاستعماري. ان كل هذا يغيّر من حيث الاساس شروط نضال حركة القومية العربية ويفتح أمامها آفاقا مشرقة للتطور والتحول العميق.

في الطور الجديد من تطور حركة التحرر العربية، تحت راية القومية العربية، تنهض بنشاط متعاظم بوصفها قوة مستقلة على المسرح العالمي... لكنها موضوعيا ومن حيث الاساس، قوة تقدمية ديموقراطية ثورية مناضلة ضد الاضطهاد الاستعماري وضد الاضطهاد الطبقي، وفي سبيل الديموقراطية والتقدم الاجتماعي... وبوصفها هذا، تندمج في الحركة الثورية العالمية، وتساهم في منطقتها وفي العالم، في تحطيم الامبريالية العالمية والرجعية الدولية.

وفي سياق نضالها لتصفية الاستعمار تصفية تامة في الوطن العربي، في سبيل الديموقراطية الواسعة والتقدم الاجتماعي يرتفع وعي الجماهير العربية الوطني والطبقي، ويتضح لها أكثر فأكثر، أن الاشتراكية، والاشتراكية وحدها، تفتح أمامها الطريق الى التحرر الحقيقي والتقدم، وتتحول تدريجيا الى حركة اشتراكية ثورية.

ان توحيد جهود الشعب العربي وشعوب البلدان الاشتراكيه في النضال ضد الاستعمار وضد الرجعية في سبيل الديموقراطية والتقدم الاجتماعي، وكذا تعاون منظماتها السياسية والاجتماعية، مع توسيع التعاون الاقتصادي والثقافي والفني والسياسي بين الدول العربية والدول الاشتراكية، عامل بالغ الاهمية لتأمين انتصار النضال العربي والنضال الاشتراكي القومي في مجمله.

:/..

ان تجربة الجمهورية العربية المتحدة وتجربة الجزائر الشقيقتين ، وتجربة كل الدول العربية المتحررة أثبتت وتؤكد باستمرار أن الحركة التقدمية العربية لا تستطيع أن تؤدى منعزلة مهامها التاريخية بنجاح الا بالتعاون مع القوى التقدمية الاممية ، وبالدرجة الاولى مع قوى النظام الاشتراكي العالمي . ان التجربة تؤكد أن هذا التعاون يوفر الامكانيات والشروط الملائمة لتوطيد الاستقلال الوطني والتقدم الاقتصادى السريع والتقدم الاجتماعي .

ان هذا التعاون واقع ملموس يقوم في المساعدة النزيهة التي تقدمها شعوب البلدان الاشتراكية لشعوب الدول العربية المتحررة . امكانيات توسيع مجالات هذا التعاون متوفرة ، ويستجيب لاسمى المصالح العربية الوطنية ومصالح الاشتراكية العالمية .

نحن التقدميون المغاربة نعتبر أن من واجبنا القومي والاممي ، من واجب كل التقدميين العرب ، تربية الجماهير العربية بروح الوطنية والاشتراكية الاممية ، بروح التشدد ازاء أىّ مظهر من مظاهر الشوفينية والانعزال عن التقدمية الدولية ، ان التعصب القومي يلحق الضرر بالمصالح العامة المشتركة للحركة التقدمية الدولية ويسيء بالدرجة الاولى الى شعب البلد الذى يصاب بهذا التعصب . ان الانعزال عن الدول الاشتراكية يكبح تطور هذا البلد ويحرمه امكانية الاستفادة من خبرة ومساعدة النظام الاشتراكي العالمي ، ويشجع محاولات الدول الاستعمارية لاستغلال ميول هذا التعصب لتسرب نفوذها الاستعمارى ولضرب القوى الديموقراطية التقدمية في البلد .

ان النضال بحزم ضد هذا التعصب القومي ، ضد الانعزال عن الدول الاشتراكية ، وضد السياسة الناتجة عنه ، شرط ضرورى لاضطراد تطور حركة الحركة القومية العربية ونموها ولتحرر الشعب العربي وتقدمه .

يتعين على الحركة التقدمية في البلد العربي الواحد ، على جميع منظماتها السياسية والاجتماعية ، أن تكون مستقلة وترسم سياستها انطلاقا من الاوضاع الحسية في بلدها ، ويتعين عليها بالاكثر ، في نفس الوقت أن تقيم علاقات العلاقات الوثيقة وأن تنسق أعمالها ونشاطها مع الحركات التقدمية في البلدان العربية الاخرى على أساس التعاون والمساندة المتبادلة ، وعلى أساس مبادئ القومية العربية العربية التقدمية ، وأن تعزز تعاونها الواسع مع الحركات التقدمية في العالم على أساس تبادل الخبرة والمساعدة ، وعلى أساس المبادئ الاممية انطلاقا من الادراك الواعي بأنها جزء من الحركة التقدمية العالمية الموحدة .

ان الاستقلال ، مع تبادل الخبرة والمساعدة ، يساعد كل حركة تقدمية في البلد المعني على ابتكار الحلول الابداعية الاصيلة لقضايا تطور المجتمع في بلدها

ولمهمات نضالها الثورى انطلاقا من الشروط الحسية في بلدها، باعتبار أنها متفاوتة، يهيّؤها لتساهم بقسط أكبر في النضال العام، وفي اغناء التجربة الجماعية للحركة التقدمية الدولية والعربية.

الاتحاد الوطني، شأنه شأن جميع المنظمات التقدمية، يعتبر من واجبه القومي والاممي التقيد الصارم لهذه الموضوعات وتطبيقها باستقامة في نشاطه العملي.

الاتحاد الوطني سيوجه جهوده في المستقبل نحو تعزيز علاقاته مع جميع المنظمات التقدمية وتوسيع تعاونه معها، وسيساهم بقسط أكبر في اغناء الخبرة الجماعية للحركة الثورية العالمية.

تلكم هي المهام الناضجة التي طرحتها المرحلة الحاضرة على الحركة التقدمية المغربية. على الاتحاد الوطني أن يجتهد بعمله السياسي والتنظيمي ليساهم بقسط رئيسي لانجاز هذه المهام :

* توحيد الحركة التقدمية المغربية.
* توسيع نشاطها وسط الجماهير.
* تعزيز تحالفها مع جميع القوى الوطنية.
* توثيق صلاتها بالقوى التقدمية العربية والاممية.

هذه هي المهام الرئيسية الموضوعة حاليا للحركة التقدمية المغربية. وفي سياق نشاطه وكفاحه من أجل انجازها ستزداد ارتباطاته بالشعب، وتتعزز ثقة الشعب به، ويرتفع دوره القيادى، دوره التاريخي المجيد.

٣ ـ الاتحاد الوطني، قائد الجماهير في نضالها لانجاز الانتقال الثورى الى الديموقراطية الوطنية.

رفاقي الاعزاء :

ان انتقال كل القوى الاقطاعية والفئة العليا للبورجوازية المغربية الى جانب الاستعمار، وانتقال السلطة السياسية في المغرب، غداة الاستقلال، من سلطة استعمارية الى سلطة وطنية، وتحول هذه السلطة، تدريجيا وأخيرا، الى ديكتاتورية رجعية اقطاعية ضد الطبقات الاجتماعية الاخرى، غير كثيرا من وضع هذه الطبقات الاجتماعية ومن علاقاتها ودورها التاريخي، وكذا محتوى الصراع السياسي.

مع هذا الانتقال تبدو البروليتارية المغربية، بوضعها ومزاياها، القوى

٠/٠٠

المحركة الرئيسية للتطور الاجتماعي السياسي والعامل لتحويل المجتمع المغربي تحويلا ثوريا وهي في سياق الكفاح الوطني والطبقي تنتظم وتنشئ منظماتها الاجتماعية والسياسية، وتخوض النضال الاقتصادي والسياسي والنظري ضد الرجعية. ان الطبقة العاملة، في سياق كفاحها لتأدية رسالتها، لانجاز الانتقال الى نظام الديموقراطية الوطنية وتأمين تحوله الى نظام أعلى، تصبح، بوصفها محولة المجتمع الحالي الى مجتمع جديد، معبرة لا عن مصالحها فحسب، بل أيضا عن مصالح جميع الشغيلة، وهي بالطبع تبرز بوصفها زعيمة جميع القوى المناضلة ضد الاستعمار والاقطاعية.

ان الشرط الضروري لنجاح البروليتاريا المغربية، وكل البروليتاريا، في تأدية رسالتها التاريخية، هو اقامة سلطتها بقيادة حزبها الخاص، والقاعدة السياسية لهذه السلطة، هو التحالف الراسخ بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الكادحة بقيادة الطبقة العاملة، وعلى رأسها حزبها المجرب.

ان حزبا يضم في صفوفه المتراصة طليعة ممثلي الطبقة العاملة وجميع الشغيلة ويرتبط بالجماهير أوثق ارتباط، ويتمتع بنفوذ حاسم في الشعب، يعي ويسترشد، في النشاط العملي قوانين تطور المجتمع العلمية، متمرس في العمل الوطني والطبقي، ويستوعب جميع أشكال النضال، السلمية وغير السلمية، مهيأ للانتقال بأسرع ما يمكن وبمنتهى المفاجأة من شكل الى آخر.

ان حزبا تتجمع فيه هذه الصفات يضمن القيادة الصحيحة لكامل نشاط الطبقة العاملة وجميع الشغيلة، ويضفي على هذا النشاط طابعا من التنظيم والمنهجية يدعمها العلم.

هل الاتحاد الوطني بشكله الحالي، بنهجه السياسي الحالي، بنظرته الحالية، يقدم للطبقة العاملة ولجميع الشغيلة هذا الحزب القائد، ويستجيب لاحتياجات القيادة الصحيحة عبر هذه المرحلة وفي المستقبل؟

اختيار الاتحاد الوطني الارتكاز الطبقي على العمال والفلاحين، والديموقراطية وجماعية التسيير في حياته الحزبية الداخلية، واختيار طريق النضال ضد رجعية النظام القائم، ضد النظام، واختياره للاشتراكية العلمية أساسا نظريا له.. بالجملة، اختياراته العامة تعكس رغبة مخلصة داخلية للقيام بهذا الدور.

بين واقع الاتحاد الوطني الحالي، وبين التحقيق الفعلي لرغبته، والتجسيد الحي لاختياره مسافة طويلة من التجديد الخلاق والتطوير العميق في كل نواحيه.

سيجتهد الاتحاد الوطني بهمة ونشاط فائقين لاجتياز هذه المسافة في

٠/٠٠

أقصر وقت وبنجاح ليكون بالفعل وعن جدراة حزب الطبقة العاملة من أجل الظفر بالسلطة السياسية باضطراد تعاظم دور الاتحاد الوطني وأهميته، بوصفه القائد المحتمل للطبقة العاملة وللمجتمع المغربي.

ينشأ تعاظم دور الاتحاد الوطني بالنسبة لنضال الطبقة العاملة وجميع الشغيلة في المرحلة الجديدة لتطوره عن:

* اتساع جبهة النضال، نضال اقتصادى وسياسي وايديولوجي، ويعقب هذا النضال، نضال وطني ونضال طبقي، وكونه يجرى في ظروف قاسية، وسيظل يجرى في هذه الظروف لمرحلة كاملة، وكذا خطورة مهام النظام الجديد الذى يلوّح في الافق السياسي المغربي، تتطلب قيادة سياسية وتنظيمية في مستوى أرقى.

* ضرورة التنمية المضطردة لوعي الجماهير الشعبية، وعيها الوطني والطبقي وانهاض نشاطها الاجتماعي والسياسي، واشراك جماهير جديدة من الشغيلة في الكفاح ورفع دور المنظمات الجماهيرية واسهامها في تنظيم وتدريب الجماهير.

* تعاظم أهمية النظرية العلمية للاشتراكية ونشرها وكسبها لقلوب وعقول الشغيلة والاسترشاد بها في نشاطها العملي، وفي شروط الحسية المغربية.

الشروط ؟

ان مهام الكفاح لانجاز الانتقال الى نظام اجتماعي جديد تناسبه مرحلة جديدة أعلى في تطور الاتحاد الوطني نفسه، وتطور عمله السياسي والتنظيمي والايديولوجي.

الاتحاد الوطني سيجتهد ليحسّن باضطراد تنظيم حياته الحزبية الداخلية وأشكال وطرق عمله لكي يكون مستوى قيادته للجماهير ونضالها متجاوبا مع تنامي متطلبات المرحلة.

سنحاول هنا، انطلاقا من أن الوحدة الوثقى بين برنامج الحزب واختياراته وبين نظامه الداخلي ونشاطه ضرورة ــ والمقياس الحقيقي لصدق وحدية اختياراته ــ أن نعالج القضايا الرئيسية لتطور الاتحاد الوطني:

١ ــ تطوير بناء الاتحاد وتنظيم حياته الحزبية الداخلية ورفع قدرة الاتحاد الكفاحية.

٢ ــ عمل الاتحاد التنظيمي والسياسي: اشراك أوسع الجماهير في الكفاح طريق لمكاسب جديدة.

٣ ــ عمل الاتحاد الفكرى وتربية الاطارات.

٠/٠٠

١ ـ تطوير وبناء الاتحاد ونظام حياته الداخلية ورفع قدرته الكفاحية.

انتماء الحزب طبقيا ، وتركيبه ، وعلاقاته ، عوامل أساسية وحاسمة في تحديد اختياراته وتوجيه نشاطه لتحقيق هاته الاختيارات.

الاتحاد الوطني ، شأنه شأن كل حزب سياسي ، يخضع في تطوره وسير نشاطه لمحتويات هذه الموضوعة.

ان تركيب الاتحاد الحالي الموروث عن الحركة الوطنية القديمة ، لا يعكس الصورة الصحيحة تماما والواقعية لاختياره الارتكاز طبقيا على العمال وجماهير الفلاحين الكادحة والمثقفين الثوريين.. لكن ظروفه الحالية تقدم أحسن الشروط الملائمة نسبيا لتحويل تركيبه لينسجم مع اختياره.

سيجتهد الاتحاد الوطني ، خلال نشاطه لتوسيع قاعدته وتأسيس لجانه في كل القطاعات الاساسية وفي كل النواحي أن يضم في صفوفه الممثلين الطليعيين للطبقة العاملة والفلاحين الكادحين وخيرة المثقفين الثوريين ، وأن يعزز باستمرا نسبة العمال في تركيبه الاجتماعي لكي يكون العمال المجموعة الاجتماعية الاساسية في بناء الاتحاد.

في هذا الوقت الذى يجرى فيه البحث والتحضير لمجديد بناء الاتحاد الوطني ، وتجديد نشاطه على نطاق واسع ، ينبغي لنا بحث مسألة العضوية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التفاوت في مستوى الوعي السياسي والخبرة في الكفاح والنشاط الحزبي ، ودرجة الاستعداد لدى الجماهير المغربية ، وأن نأخذ كذلك بعين الاعتبار الظروف القاسية التي يعيشها الاتحاد : ظروف القمع الراهن والقمع المحتمل دوما.

ان تحليل واقع الجماهير الموالية للاتحاد واعتبار التفاوت في مستوى وعيها ودرجة استعدادها للنشاط السياسي وكذا اعتبار ظروف القمع ... يقودنا الى استنتاج ضرورة تمييز علاقات الافراد الموالين للاتحاد بالاتحاد على أساس مراتب سليمة واضحة.

نفس التحليل ونفس الاعتبار يرشدنا الى أن المراتب التالية في عضوية الاتحاد تستجيب لهذه الاحتياجات.

* نصير الاتحاد الوطني :

يعطف على الاتحاد ويساهم في الاعمال الجماهيرية التي ينظمها الاتحاد ،

يتصل بالاتحاد عن طريق حضوره في الاجتماعات العمومية التي ينظمها الاتحاد ، وعن طريق الصحف والنشرات العمومية للاتحاد الوطني .

* عضو مرشح :

عضو نشيط في احدى المنظمات الجماهيرية الاجتماعية : نقابة أو جمعية شباب أو جمعية نسوية... يساهم في تنظيم الاعمال الجماهيرية التي ينظمها الاتحاد ، يساند باستمرار والتزام الخط السياسي للاتحاد ، ويشارك في الحلقات الواسعة التي يقيمها الاتحاد ، يرتبط ارتباطا وثيقا وقارا باحدى لجان الاتحاد .

يحتفظ الاتحاد بلوائح الاعضاء المرشحين طوال مدة الترشيح ، المدة الكافية لتمرسهم على الكفاح والنشاط الحزبيين .

* عضو :

يعتبر كل متمرس في الكفاح والحياة الحزبية ، اجتاز فترة الترشيح بنجاح ، وصودق على عضويته . يساهم باقتراحاته ومناقشاته في تحديد خط الاتحاد السياسي والتنظيمي والنظري ، ويعتبر مسؤول عن تطبيق خط الاتحاد وقراراته ، يمارس نشاطه بانضباط في احدى لجان الاتحاد .

ان الاتحاد الوطني ، اذ يخوض نضالا قاسيا من أجل انجاز الانتقال الى نظام الديموقراطية الوطنية ، وتحضير شروط تحويل المجتمع المغربي الى مجتمع جديد ، ينبغي له أن يطالب كل شخص ينتمي اليه ، بأن يكون مناضلا طليعيا في القطاع الذى يمارس فيه نشاطه من القطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية . ويطلب الاتحاد من أيّ اتحادى أن يكون قدوة في الموقف النضالي للاتحاد وفي الاخلاص المتفاني لاراء ومواقف الاتحاد ولقضية الشعب ، وعدم التسامح حيال النقائص ، وحيال روح التذبذب والتردد ، وحيال روح الطفيلية ، وحيال الاخلال بنظام الاتحاد وبواجباته العضوية السامية .

ان عضو الاتحاد الوطني يرى رسالته السامية في تحقيق مهام الاتحاد باخلاص واستقامة .. ومن واجب الاتحادى أن يتفانى في خدمة قضية الشعب وأن يبذل لها دمه وقلبه . وفي حالة عدم قيام عضو الاتحاد بواجباته السامية لا مكان له في الاتحاد .

ان تطهير الاتحاد الوطني لصفوفه بحزم من الاعضاء والاعضاء المرشحين المخلين والمترددين والعاجزين والمتكيفين مع الاوضاع والمخربين... يساعد على رفع سمعته ونفوذه وقدرته على الكفاح ويصبح أقوى وأمتن . لذا يتوجب على جميع التنظيمات الاتحادية أن تتقيد بدقة وصرامة بمبدأ الاختيار الفردى والتحقق الشامل من خصال الراغبين في الانتساب الى الاتحاد الوطني .. ويجب أن لا يقبل في صفوف الاتحاد الا المرشح المقبول الذى يجتاز غربلة فردية دقيقة لكي لا يقبل

في صفوفه الاخيرة أبناء الشعب المغربي.

سيجتهد الاتحاد الوطني في المستقبل، وبصورة مضطردة، لرفع عضويته أعلى فأعلى، وسيعمل على تحسين نوعية أعضاء الاتحاد وقبل كل شيء عن طريق تحسين العمل التثقيفي الايديولوجي والتدريب العملي في الاتحاد وفي كامل حياة الاتحاد الحزبية الداخلية.

من المهام الاساسية في بناء الاتحاد الوطني، هي التطوير الدائم للديموقراطية الحزبية داخل الاتحاد الوطني وتوسيع صفوف الاعضاء واللجان الاتحادية السفلى: لجان المؤسسات واللجان المحلية، ورفع دورها، وضمان ارتفاع نشاط ومبادرة جميع الاتحاديين واشراكهم في وضع وتطبيق سياسة الاتحاد الوطني، ورفع مسؤوليات الهيئات الاتحادية وقادتها أمام جمهور أعضاء الاتحاد، وممارسة القاعدة رقابة على نشاطها، والمراعاة الدقيقة لمبدأ القيادة الجماعية.

ان التطبيق الدقيق لهذه القواعد سيسهم بما لا يقاس في متانة الاتحاد الوطني فكريا وتنظيميا وسيحافظ على وحدة وتناسب صفوفه، وعلى تنشيط جميع القوى الاتحادية، ويعمل على توثيق رابط الاتحاد بالجماهير وعلى ارتفاع طاقته الكفاحية.

ان صلة الاتحاد الوطني بالجماهير ينبغي أن تقاس بمدى تزايد عدد أفراده وبتدفق قوى جديدة على الاتحاد باستمرار وعلى حماسها في تنفيذ قراراته واقبالها على الاشتراك في أعماله ونشاطه.

وبقصد تطبيق هذه القواعد، يعتبر الاتحاد الوطني من اللازم الحفاظ على بعض تقاليد الاتحاد المكتسبة والتقيد الصارم بالمبادئ التالية:

١ ــ أن يوسع تطبيق مبدأ الانتخاب والمسؤولية في اللجان والهيئات الاتحادية من أسفل الى أعلى بما في ذلك اللجان والهيئات الاتحادية التي تعمل في ظروف خاصة، وأن يجعل من هذا التقليد تجديد قوام جميع هيئات الاتحاد المنتخبة من التنظيمات القاعدة حتى اللجنة الادارية، تجديداً منتظماً ودورياً وفي نسب معينة، مع الحفاظ على استمرار القيادة، لا ينبغي أن لا يعاد تجديد انتخاب القادة لفترات متوالية عديدة الا القادة الذين يتمتعون بنفوذ معترف به وكفاءات سياسية وتنظيمية عالية.

٢ ــ أن يحافظ على دورية اجتماعات اللجان والهيئات الاتحادية النظامية. وخلال هذه الاجتماعات ينبغي أن تبحث كل القضايا المتعلقة بالحياة الداخلية

٠/٠٠

في صفوفه الاخيرة أبناء الشعب المغربي.

سيجتهد الاتحاد الوطني في المستقبل، وبصورة مضطردة، لرفع عضويته أعلى فأعلى، وسيعمل على تحسين نوعية أعضاء الاتحاد وقبل كل شيء عن طريق تحسين العمل التثقيفي الايديولوجي والتدريب العملي في الاتحاد وفي كامل حياة الاتحاد الحزبية الداخلية.

من المهام الاساسية في بناء الاتحاد الوطني، هي التطوير الدائم للديموقراطية الحزبية داخل الاتحاد الوطني وتوسيع صفوف الاعضاء واللجان الاتحادية السفلى: لجان المؤسسات واللجان المحلية، ورفع دورها، وضمان ارتفاع نشاط ومبادرة جميع الاتحاديين واشراكهم في وضع وتطبيق سياسة الاتحاد الوطني، ورفع مسؤوليات الهيئات الاتحادية وقادتها أمام جمهور أعضاء الاتحاد، وممارسة القاعدة رقابة على نشاطها، والمراعاة الدقيقة لمبدأ القيادة الجماعية.

ان التطبيق الدقيق لهذه القواعد سيسهم بما لا يقاس في متانة الاتحاد الوطني فكريا وتنظيميا وسيحافظ على وحدة وتناسب صفوفه، وعلى تنشيط جميع القوى الاتحادية، ويعمل على توثيق رابط الاتحاد بالجماهير وعلى ارتفاع طاقته الكفاحية.

ان صلة الاتحاد الوطني بالجماهير ينبغي أن تقاس بمدى تزايد عدد أنراده وبتدفق قوى جديدة على الاتحاد باستمرار وعلى حماسها في تنفيذ قراراته واقبالها على الاشتراك في أعماله ونشاطه.

وبقصد تطبيق هذه القواعد، يعتبر الاتحاد الوطني من اللازم الحفاظ على بعض تقاليد الاتحاد المكتسبة والتقيد الصارم بالمبادئ التالية:

١ ــ أن يوسع تطبيق مبدأ الانتخاب والمسؤولية في اللجان والهيئات الاتحادية من أسفل الى أعلى بما في ذلك اللجان والهيئات الاتحادية التي تعمل في ظروف خاصة، وأن يجعل من هذا التقليد تجديد قوام جميع هيئات الاتحاد المنتخبة من التنظيمات القاعدة حتى اللجنة الادارية، تجديداً منتظما ودوريا وفي نسب معينة، مع الحفاظ على استمرار القيادة. لا ينبغي أن لا يعاد تجديد انتخاب القادة لفترات متوالية عديدة الا القادة الذين يتمتعون بنفوذ معترف به وكفاءات سياسية وتنظيمية عالية.

٢ ــ أن يحافظ على دورية اجتماعات اللجان والهيئات الاتحادية النظامية. وخلال هذه الاجتماعات ينبغي أن تبحث كل القضايا المتعلقة بالحياة الداخلية

للاتحاد وسياسته، وأن يجرى البحث بصورة جماعية لتكون القرارات المتخذة افصاحا عن خبرة الاتحاد الجماعية، وأن تضمن الظروف المواتية لكي تبحث في الاتحاد قضاياه التنظيمية وقضايا سياسته ونشاطه العملي بحثا حرا وعمليا والتي تجرى فيه مناقشات رفاقية حول القضايا المتفق عليها أو غير الواضحة الوضوح الكافي.

٣ ـ أن يوسع للحد الاقصى النقد والنقد الذاتي لكشف الاخطاء والنواقص لاصلاحها في الوقت المناسب. ان النقد والنقد الذاتي أسلوب مجرب لتصحيح الاخطاء وتربية الاطارات الجماهيرية.

ان الضرورة الملحة والمضطردة لتعزيز نفوذ الاتحاد لدى الجماهير ورفع دوره الطليعي تستلزم تحسين لجانه وأجهزته، وتحسين عملها وسط الجماهير باستمرار. ان هذه الضرورة تستلزم قبل كل شيء :

انتخاب قيادات حكيمة مليئة بالحيوية ووضع سكرتير أو سكريتارية اتحادية أو اتحادى مجرب نشيط وكفء على رأس كل لجنة وانتهاج أسلوب صحيح للعمل من جانب قيادة الاتحاد. وأكثر من ذلك، تركيز المنظمة الاتحادية على المهام الرئيسية لجماهير مؤسستها بالاصح، المؤسسة التمثيلية لمجال نشاطها، أو جماهير منطقتها، وأن تنتبه الى أن هذه المهام قد طرحت على اللجان الاتحادية المعنية وجرت مناقشتها بصورة جماعية. ان مثل هذه المناقشة الجماعية المبدعة للمهمات ولطريقة انجازها تساعد على الجمع بين مواهب وخبرة ومعارف عدد كبير من الناس في شيء، وهي بمثابة موهبة واحدة في وسعها القيام بأعمال جليلة، وتساعد على تدريب الاتحاديين وعلى تطوير النقد والنقد الذاتي في الاجتماعات الاتحادية.

وتستلزم أيضا أن تضع اللجان العليا مزيدا من الثقة في اللجان السفلى. كما يجب التغلب على مظاهر التزعم والحماية والعمومية في قيادة المنظمات. يجب أن تشجع اللجان على حل مشاكلها الخاصة بنفسها وأن تبحث عن الوسائل والطرق لانجاز مهامها دونما اتكال على غيرها، وأن تدرك أنها وليس غيرها مسؤول عن الامور في مجالها، وأن تفسح لها الفرصة كاملة لحل القضايا والمهام المحلية على مسؤوليتها هي مع ما يلزمها من مراقبة حزبية عامة وصارمة وفق خط الاتحاد وسياسته، وطبقا للقواعد الديموقراطية المركزية في التنظيم والتسيير.

ومع هذا، ففي كل الحالات، من الضرورى للجان العليا أن تعين اللجان السفلى بالتوجيه الملموس الماهر، وتساعدها على رفع دور قيادتها، وتحسين أساليب وطرق القيادة لكي تصبح أكثر تماسا بحياة الجماهير اليومية واهتماماتها

التزعم والميوعة

القريبة والبعيدة.

ان المهمة الاساسية هي تحسين تركيب ونوعية اللجان الاتحادية وأجهزتها وتطوير الحياة الداخلية للاتحاد بتوسيع الديموقراطية وجماعية القيادة والتسيير والحفاظ على صفة الاتحادى عاليا، ومع التقيد الدقيق بأسلوب جماعية القيادة والتسيير... من الضرورى الاحتفاظ بمسؤولية كل قائد وكل عضو مسؤولية شخصية عن العمل المكلف به لانجازه.

من شأن تطبيق هذه القواعد والمبادئ أن تزيد طاقة الاتحد الكفاحية وتمتين روابطه بالشعب، وأن تساعد على تحسين عمله التنظيمي والسياسي والفكرى.

يجب الجمع بين أوسع الديموقراطية والتقيد الصارم بنظام الطاعة الحزبية الرفاقية. ومن شأن الديموقراطية والقيادة الجماعية أن تسهم والى حد بعيد في توطيد هذه الطاعة الاختيارية، وفي بسط التربية الحزبية الجماعية من القمة ومن القاعدة.

والرئيسي والهام في نشاط جميع منظمات الاتحاد، هو العمل التنظيمي في صفوف الجماهير، واختيار الاعضاء اختيارا صحيحا، والتثبت منهم، وتقديرهم على أساس أعمالهم ومراقبة التنفيذ الفعلي لخط وسياسة الاتحاد وقرارات هيئاته القيادية.

٢ ـ عمل الاتحاد التنظيمي والسياسي.

ان المرحلة الراهنة وضرورات الكفاح تضع للاتحاد الوطني مهمة جوهرية: مهمة قيادة كفاح الجماهير الكادحة وكل القوى الديموقراطية الوطنية ضد رجعية النظام الاجتماعي/ السياسي القائم وانجاز الانتقال الى نظام جديد.

ان هذه المهمة ذات جانبين: جانب تنظيمي وجانب توجيهي. وبقدر مساهمة الاتحاد الوطني في تنظيم وتوجيه أوسع جماهير الكادحين واشراكها في النشاط السياسي اشتراكا نشيطا يتحدد دور الاتحاد القيادى.

ان المهمة الرئيسية الاولى في نشاط الاتحاد التنظيمي والسياسي هي توسيع قاعدته السياسية بتأسيس نواتاته في كل المؤسسات، ولجانه في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية، وفروعه في كل منطقة، ليكون حاضرا نفوذه ونشاطه في كل مكان من الوطن.

ومع التقيد الصارم بقواعد العضوية المقررة، ينبغي للاتحاد أن يختار، خلال نشاطه التنظيمي، لتوسيع قاعدة أعضائه والاعضاء المرشحين من الممثلين

الطليعيين للطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الكادحة وخيرة المثقفين الثوريين.

وفي مجرى الكفاح على نطاق واسع سيرتفع دور اللجان الاتحادية السفلى، بوصفها منظمات القاعدة، فيما يخص العمل التنظيمي والسياسي. ففي هذه المنظمات بالذات، في منظمات القاعدة ومنظمات النواحي، تتقرر قضايا الكفاح الاقتصادي والسياسي والايديولوجي على اختلافها وتنوعها. ان منظمات القاعدة هي أساس الاتحاد الوطني، وهي تعمل يوميا في صميم الجماهير. ونجاح قضيتنا كلها يتوقف لدرجة كبيرة على مستوى العمل التنظيمي والسياسي في منظمات القاعدة الاتحادية.

ان الاتحاد الوطني، بغية رفع مستوى منظمات القاعدة، يعتبر من الضروري أن تقوم اللجان الاتحادية العليا بصورة دورية ومنتظمة باطلاع جميع الاتحاديين على القرارات التي تتخذ لتطوير الحياة الداخلية للاتحاد ولتطبيق سياسته. وفي ميدان قضايا كفاح وتنظيم الجماهير وقضايا العمل الفكري، أن توجه الى منظمات القاعدة دوريا رسائل لبسط مهمات الكفاح والتنظيم الناضجة.

ان نجاح عمل الاتحاد الوطني التنظيمي ومستوى قيادته للجماهير يتوقفان لدرجة كبيرة على روابط منظمات الاتحاد القاعدية وقادته بالجماهير، وعلى براعته في تنظيم وتوجيه جهود الجماهير الى القيام بالمهام الموضوعة. وبقدر ما يكون هذا الارتباط عميقا حياتيا يكون النجاح.

وهذا يتطلب أن تتوفر لدى منظمات قاعدة الاتحاد، وقادته على الخصوص، صفات كثيرة: التضلع في المهام التي يشرف عليها، وفي الظروف التي يمارس فيها نشاطها، وأن تتوفر على النظرة التقدمية لمختلف وجوه الكفاح والنشاط والعلاقات الاجتماعية. والمنظمات الاتحادية ملزمة بأن تزيد من معلوماتها دون انقطاع عن طريق توثيق روابطها بالجماهير والحياة العامة وبلجان الاتحاد العليا وعن طريق الدراسة المنتظمة لقضايا النشاط السياسي والنظرى ودراسة خلاصة الخبرة الطليعية للحركة الثورية العالمية وتحليل التجارب الطليعية التجديدية المغربية.

يجب على منظمات الاتحاد أن تفهم بعمق وأن تحب العمل الحيّ مع الجماهير، وتشركها في كثير من نشاطها اشراكا نشيطا، وأن تنظم اجتماعات واسعة تحت عناوين مختلفة لمناقشة القضايا الموضوعة للجماهير ولتقديم اقتراحات للقيام بأعمال جماهيرية، وتحاول أن تجرى المناقشة وأن تستخلص القرارات بصورة جماعية.

من واجبنا أن ندرك وأن نتذكر على الدوام أن الاتحاد الوطني قوى بروابطه مع الجماهير وادراكهم، وتراصهم في الكفاح، نشط بنشاط الاتحاديين فالعمل الحزبي بالنسبة للاتحاد هو من حيث الجوهر نشاط اجتماعي وسياسي

والاشتراك النشيط فيه واجب كل اتحادى، وتكمن روحه الحية في الاتصال الوثيق بالجماهير.

ان تكريس كل الجهود لهذا العمل والاهتمام الدائم واليقظ بأمور الناس وباهتمامات الجماهير والنظر اليها نظرة واسعة مبدئية واتحادية، وأن لا ننفصل عن حياة الشعب، هو واجبنا حيال الشعب وحيال الاتحاد الوطني. ولا يمكن لمثل هذا الموقف السليم والملهم الا أن يثير الحماسة والحمية في صدور الناس وأن يحفزهم الى العمل والنضال.

ينبغي للجان الاتحادية أن تغني صفوفه أكثر فأكثر بالنشطاء المدربين وبسكرتير ناضج فكريا وممرس في العمل وبالمتفانين في خدمة الشعب وممتلئين حيوية للاتحاد.

ان شعبنا غني بالموهوبين وأن تقديم وتربية الاطارات لمختلف اللجان والهيئات والفروع هما أول واجبات المنظمات الاتحادية، ومدرسة للحياة، مدرسة للنشاط العملي الخلاق.. بالاضافة الى النشاط التثقيفي المنظم والدائم للاتحاد، هي أحسن مدرسة تحضر فيها الاطارات وتتمرس سياسيا وعمليا في النضال من أجل تنفيذ سياسة الاتحاد ومن أجل انجاز مهام الكفاح تتكون سمات الاتحاد الوطني.

في سياق النشاط التنظيمي والسياسي للاتحاد، تكتسب مسألة الرقابة الحزبية والجماهيرية من أعلى الى أسفل ومن أسفل الى أعلى أهمية قصوى. فالرقابة وسيلة فعّالة لتحسين عمل منظمات الاتحاد، وينبغي لعمل هاته المنظمة أو تلك، لهذا العضو أو ذاك، ولعمل أيّة هيأة كانت من هيئات الاتحاد القيادية، أن يقدر كل شيء حسب كيفية تنفيذها العملي لمتطلبات الخط السياسي للاتحاد ونظامه وقراراته.

يينبغي لتشديد الرقابة والتحقق من التنفيذ أن يشمل جميع المنظمات الاتحادية، وينبغي أن يكون هناك نظام دقيق يتقدّم على أساسه اللجان الاتحادية السفلى والمحلية تقارير دورية الى اللجان الاتحادية الاعلى منها والى جمهور الاتحاديين عن كيفية تنفيذ قرارات الاتحاد. علينا أن نضع نصب أعيننا وأن ننفذ بكل دقة المطلب القائم وضرورة التحقق من الاعضاء والتحقق من تنفيذهم العملي للامور الموكولة اليهم. ان نظام الرقابة الحزبية هو وسيلة فعّالة لتحسين عمل المنظمات الاتحادية على أساس مبادىء الديموقراطية حقا، فهو مدرسة رائعة لتربية الاتحاديين تربية ديموقراطية يقظة.

ان الرفاقية الحزبية والتحقق الدقيق من تنفيذ القرارات هما شكلان من أشكال تطبيق مبدأ النقد والنقد الذاتي. ومن واجب الاتحاديين أن يسهروا على التطبيق الدقيق لقواعد الاتحاد في التسيير وعلى تنفيذ قراراته، وأن لا يصبروا

على سوء الاستعمال والتراخي والاهمال وأن يناضلوا ضدها .

ينبغي أن تبذل العناية الفائقة لما يولد في الحياة من جديد ، وكلما دعمنا ما هو جديد وطليعي دعما أنشط وأدخلناه في النشاط العملي على نطاق واسع ، وكلما كشفنا عن النواقص والعيوب وأزلناها بشكل أحزن نفذنا المهام الموضوعة للاتحاد تنفيذا أسرع وأصح. وان نجاحنا في تنفيذ مهامنا هو نجاح لقضية الجماهير وقضية الشعب .

ان المهة الاساسية الثانية لنشاط الاتحاد التنظيمي والسياسي ، هي تعزيز المنظمات الاجتماعية الجماهيرية ورفع دورها الاجتماعي ومساهمتها في النشاط السياسي .

في مرحلة الكفاح ضد النظام الاجتماعي / السياسي القائم على نطاق واسع ، كفاح اقتصادى وسياسي وأيديولوجي ، ترتفع أهمية النقابات وينعاظم دورها ، وبوجه خاص نقابة العمال والفلاحين والحرفيين المنتجين الصغار والطلاب .

ان الاتحاد الوطني سيساهم في المستقبل بقسط أكبر في تعزيز النقابات وانتشارها وتوسيع قاعدتها ، وفي الحفاظ على وحدتها وعلى رفع قدرتها الكفاحية ودورها التربوى مع الاحترام الكامل والصارم لاستقلالها العضوى والادارى.

على اللجان الاتحادية واجب تنشيط وتقوية حيوية النقابات وتحويل اجتماعاتها العامة ، اجتماعات الانصات في شكلها الحالي ، الى اجتماعات للمناقشة الجماعية واتخاذ قرارات العمل لتحسين شروط العمل والعلاقات الانتاجية. عليها أن تحولها الى هيئات مقررة فعلية تقرر في قضايا حياة النقابة الداخلية وفي قضايا نشاطها ، وفي اختيار أجهزتها المسيرة وتراقب التسيير اليومي لاجهزتها .

لدورية هذه الاجتماعات وتحضيرها وتوسيع حرية النقد والنقد الذاتي والتقيد بمبدأ انتخاب الاجهزة أهمية فائقة في تحسين عمل النقابات وتطورها واشراك أوسع الجماهير بحماس في نشاطها واحترام قراراتها وتنفيذها ، وبالنتيجة الحفاظ على وحدتها وقدرتها الكفاحية.

ان تأمين الديموقراطية الواسعة والتقيد الصارم بنظام الطاعة واحترام القوانين الاساسية والانظمة الداخلية والنقابات ضرورة عملية لتطور الحركة النقابية ووحدتها .. ومن مهمات اللجان الاتحادية أن تساهم في توفير هذه الضرورات :

أهمية النقابات بالنسبة للاتحاد الوطني فائقة ، فهي شكل لتنظيم الجماهير وتدريبها على الكفاح والعمل الجماعي وحل القضايا ، وكذا مجال لاختيار أعضائه المرشحين وتدريبهم للتقدم نحو العضوية الكاملة.

لنشاط الاتحاد التنظيمي والسياسي في ميدان الشبيبة أهمية قصوى ، لا لان

الشبيبة هي مستقبلنا واحتياطنا فحسب، بل لا ن الاتحاد الوطني يعتبر الشبيبة قوة تقدمية خلاقة انشائية أمامية في نضال الجماهير المغربية.

سيجتهد الاتحاد الوطني في المستقبل، قصد تنظيم الشبيبة التقدمية المغربية وتربيتها، بقسط أوفر في تجميع منظمات الشباب التقدمية القائمة وتوحيدها في منظمة وطنية اجتماعية جماهيرية ولاحياء الاتحاد المغربي للشباب.

ان المهمة الرئيسية الموضوعة أمام رجال الشبيبة الاتحادية، هي تربية الفتيان والفتيات بروح النضال الثورى والحفاظ على التقاليد البطولية لشعبنا ولجرهم للاسهام بدور نشيط وطليعي في نضال الجماهير من أجل تحويل المجتمع المغربي الى مجتمع جديد. وفي عمل لجان الشبيبة الاتحادية، يجب أن تشغل مركز الصدارة تربية الشباب بروح الاخلاص المتفاني للوطن والشعب، والالتفاف حول الاتحاد الوطني، وبروح النضال لقضية الديموقراطية والاشتراكية، وتربيتهم على الاستعداد الدائم للعمل لخير الجماهير ولتوجيههم لرفع مستوى تحصيلهم العام ورفع معارفهم.

ان واجب الشبيبة الاتحادية المقدس، هو اعداد الشبيبة للدفاع عن مكتسبات الجماهير وتحضيرها للنضال الحاسم ضد الرجعية.

ان الاتحاد الوطني يثق بالشبيبة الاتحادية وبالشبيبة المغربية، وهو يهيب بالجيل الصاعد أن يندفع الى الامام بروح من المسؤولية الى النضال والى الانتصار لفتح آفاق مشرقة لغدها.

سيعمل الاتحاد كذلك لتعزيز الجمعيات الاجتماعية الاخرى مثل الجمعية النسوية والجمعيات الثقافية والعلمية والفنية والرياضية، وسيساهم في تحسين دورها وتوسيع نشاطها.

ان الاتحاد الوطني بتطويره سيكون كفئا للقيام بهذه الاعمال الجليلة.

في الظروف الراهنة، ظروف التحضير لبناء حزب ثورى للطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الكادحة، يكتسي نضال الاتحاد الوطني للتغلب على صعوباته الداخلية التي تعيق تقدمه وتحوله الى حزب فعلي لهذه الطبقة، وبالتالي انتصاره في هذا النضال يكتسي أهمية قصوى.

ان استمرار نضال الاتحاد الوطني ضد محاولات اليمين لحرفه عن خط النضال الثورى وضد محاولات عزله عن الحركة العمالية ضرورة عملية للحفاظ على سلامة اتجاهه وتقدمه المضطرد.

ان انتصار الاتحاد الوطني في هذا الكفاح، بتصفية فريق المحجوب

المتكتل المعادى للاتحاد داخل الاتحاد ، وكذا تصفية نفوذه داخل الحركة العمالية سيعزز وحدة الاتحاد وتماسكه السياسي والتنظيمي وضبطه الفكرى والسياسي وصيانة خطه الصحيح وسيره المتواصل في المستقبل على طول الخط بثبات ودونما انحراف .

ان نضال الاتحاد الوطني ضد الفرقة المعادية للاتحاد ، هو نضال واسع وحاد :

* نضال سياسي ضد محاولات جر الاتحاد الوطني للاستسلام أمام الرجعية وجره للتعاون مع النظام الاجتماعي السياسي الرجعي القائم .. وهو نضال ضد محاولات عزل الحركة السياسية التقدمية ، حركة الاشتراكية ، عن الحركة العمالية ، ومحاولات خلق تعارض مصطنع بين النضال النقابي والنضال السياسي للطبقة العاملة .

* نضال تنظيمي ضد محاولة عرقلة تطور الاتحاد الاجتماعي وتطوير أساليب عمله وتحسينها وتجميد نشاطه وتضييق قاعدته السياسية ، خصوصا العمال المنظمين في النقابات .

* نضال نظرى أيديولوجي ، نضال ضد نزعتها الاقتصادية وتقديسها لعفوية وتلقائية الجماهير ، واحتقارها للنظريات الثورية والخبرة الجماعية للحركة الثورية العالمية وعدائها للعناصر الطليعية الواعية من المثقفين الثوريين .

ان نضال الاتحاد الوطني ضد هذه الفرقة ، نضال مبدئي ، نضال الجديد ضد القديم . ان القضية هي باختصار ما اذا كان الاتحاد الوطني سيستمر في تطوره وتحوله الى حركة اشتراكية حقيقية الى حزب ثورى للطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الكادحة ، الى مناضل لخلق نظام اجتماعي سياسي جديد ، أو سيظل استمرارا للحركة الوطنية الكلاسيكية المتخلفة والمتفسخة باستمرار .

ان نضال الاتحاد الوطني ضد هذه الفرقة ، سيكون طويلا معقدا وسيزداد نشاطها التخريبي وحدّة تهجمها على الاتحاد ، ومحاولة استمالة عناصر جديدة لصفوفها من داخل الاتحاد ، بقدر تقدم الاتحاد في انجاز المهام الموضوعة عليه ، وفي اتساع نشاطه التنظيمي والسياسي .

يعقّد هذا النضال واقع أنه انبرى ضد اتجاه الاتحاد فريق من الرجال السياسيين كانوا في عداد أناس شغلوا خلال فترة طويلة مكانا بارزا في الحركة الوطنية ، في الحركة العمالية ، وفي الاتحاد . وفي التاريخ أمثلة كثيرة ترينا أن هذا أو ذاك من الرجال تبرز مواهبه في هذه أو تلك من مراحل حياته وتلعب دورا ملحوظا وهاما .. ثم يمهّد ، وفوق ذلك يخبو بالتدريج .

نجاح الاتحاد الوطني في نبذ الجماعة المتكتلة المفلسة من الانتهازيين

والوصوليين والمتطفلين سيزيد من تراص صفوفه ويوثق روابطه بالجماهير ويعبئ جميع القوى لكي يسير في اتجاهه العام بحماس.

ان اتجاه الاتحاد الوطني وتطوره، يصطدم بالاضافة الى صعوبات أخرى ناتجة عن النزعة الحلقية وعن التطرف اليسارى، بثورية البورجوازية الصغيرة وفوضويتها. ان خطر التطرف اليسارى المريض وضرر النزوع الحلقي لا يبدو في كتلة سياسية معينة، لكنه يظهر في موقف هذا العضو أو ذاك، أو في موقف جماعة أو تلك وكذا في الاعمال المنعزلة الناشئة عنه.

ان كسب الكفاح داخل الاتحاد الوطني ضد هذه العيوب سيحقّق، مع التعديل المضطرد في التركيب الاجتماعي للاتحاد الوطني، ومع توسيع الديموقراطية وجماعية القيادة والتسيير، بتوسيع وتقوية العمل التثقيفي والتوجيهي في اللجان الاتحادية ووسط الجماهير.

ان تغلب الاتحاد الوطني على هذه الصعوبات والعيوب سيرفع قدرته على الكفاح ضد النظام الاجتماعي/ السياسي القائم، خصمه الرئيسي، بما لا يقاس ومستوى قيادته للجماهير في نضالها ضد القوى الرجعية، قوى الاقطاعية والاستعمار، على نطاق واسع، على طول الجبهة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية.

ان هدف الاتحاد الوطني من تحسين حياته الداخلية وتنظيم الجماهير، هو خلق وسائل ملائمة كفأة للنضال الثورى المعقّد.. نضال وطني ونضال طبقي، نضال سياسي واقتصادى وأيديولوجي.. هو خلق أداة ثورية لقيادة انتقال المجتمع المغربي الحالي الى مجتمع جديد أرفع.

ان مهام الكفاح الحالي لانجاز الانتقال الى مجتمع جديد وتحضير القيادة الثورية الصحيحة للجماهير في كفاحها من أجل توطيد المجتمع الجديد وبنائه... تتطلب من الاتحاد الوطني ومن الان تقوية النشاط الفكرى داخل لجانه، ووسط الجماهير، واتقان وسائل هذا النشاط لرفع الوعي السياسي والتدريب العمّلي لدى أعضائه وأنصاره، ولرفع كفاءته التنظيمية والسياسية.

٣ ــ عمل الاتحاد الوطني الفكرى وتربية الاطارات.

خلال السنتين الاخيرتين حقق الاتحاد الوطني انعطافا حادا في تقدم تفكيره السياسي. ان اختيار الاتحاد الوطني للاشتراكية العلمية كنظرية مرشدة له في نشاطه العملي، فسح المجال رحبا لتطوير عمله الفكرى، وزاد بما لا يقاس طاقته على ايجاد الحلول الابداعية لقضايا النضال الوطني الديموقراطي في الظروف الراهنة،

وبصدد قضايا تحول المجتمع المغربي.

ان الاتحاد الوطني ينطلق في نشاطه الفكري من أن ابداع الجماهير الواعي في كل النواحي ونشاطها السياسي والاجتماعي واهميتها في الكفاح يتعاظم باستمرار مع ارتفاع وعيها... وعمل منظم يقوم به الاتحاد كهذا في المجال الفكري يسهم في رفع وعي الجماهير وهو عامل فائق الاهمية في الكفاح.

ان التثقيف السياسي والتحريض والدعاية عن طريق مختلف أشكال العمل الفكري، عن طريق الحلقات الدراسية والمحاضرات والصحافة والنشرات، وعن طريق الادب والفن والتمثيل... تلعب كلها دورا كبيرا، مع توجيه نشاطها، في تعميق وتوسيع تأثير الاتحاد الوطني الفكري في الجماهير.

ثمة بالنسبة لرفع عمل الاتحاد الفكري والنظري أهمية كبرى للاطلاع على تجربة الحركة الثورية العالمية وتوسيع قراءة ومناقشة استنتاجات الخبرة الجماعية والتاريخية لحركة البروليتاريا العالمية. ان دراستها دراسة موضوعية ستسهم في اغناء تجربتنا الخاصة وخبرتنا الوطنية.

ان العمل الفكري والنظري ليس هدفا في ذاته، انما هو وسيلة خطيرة الاهمية من وسائل النضال لانجاز مهام التحويل الاجتماعي. لذلك، فان فحوى ما يطلب من العمل التربوي الفكري في الظروف الراهنة أن يكون فعالا ومجديا جدا، أن يقدّم الحلول النظرية الابداعية لكثرة من قضايا نضالنا الوطني الديموقراطي حاليا ونضالنا التاريخي في سبيل التحويل الاجتماعي، وأن يقدّم الحلول لكثرة من المشكلات الهامة التي تواجه الحركة التقدمية المغربية والعربية في الظرف الراهن، وأن يسهم بدور فعّال في تعزيز وحدة الاتحاد الفكرية، ومن ثمة وحدة ارادته وتراص صفوفه وتقوية الانضباط الواعي الصلب والطوعي لدى أعضائه.

في الوقت الحاضر، توضع في المقام الاول من العمل الفكري المهمة التالية: أن نشرح للشغيلة شرحا عميقا وتفصيليا التركيب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المغربي، طبيعة العلاقات الاجتماعية في المرحلة الراهنة، تغييرها، واتجاه تغييرها، ومن ثمة حتمية انتقال المجتمع المغربي لمرحلة جديدة.. وكذا وضع الدولة المغربية الحالي، وطبيعتها الطبقية الرجعية ووظيفتها السياسية والاقتصادية، ونشاطها خلال ممارسة وظيفتها، والكيفية التي تمارس به هذا النشاط.. وضع المنظمات المغربية السياسية والاجتماعية، ودورها، وكذا مهمات وأشكال النضال الثوري لانجاز الانتقال الى مرحلة جديدة.. برنامج الاتحاد الوطني ودوره في النضال من أجل انجاز هذا الانتقال...

ان تفسير هذه القضايا تفسيرا علميا واسعا وعميقا سيقدم للاتحاد الوطني

ولجميع الشغيلة سلاحا فكريا جبّارا للنضال في سبيل الديموقراطية الوطنية وفي سبيل التحويل الاجتماعي.

في الوقت الحاضر اذ نسجّل بارتياح النجاح الكبير الذى أحرزته الاشتراكية في تقدمها لكسب قلوب الشعب المغربي، ينبغي أن تجرى داخل الاتحاد الوطني ووسط الجماهير بحزم مكافحة الاشكال المختلفة للايديولوجيات الرجعية، أيديولوجيات الاقطاعية والبورجوازية، والبورجوازية الصغيرة على الخصوص، والامبريالية... وبحزم أكبر، مكافحة المواقف والنشاطات الناتجة عنها التي تعيق التطوير الخلاق لمنظمتنا والتقدم السريع لجماهير الشغيلة المغربية، ومعارضة هذه الايديولوجيات والمواقف بأيديولوجية ومواقف الاشتراكية العلمية.

ان مصالح النضال الوطني الديموقراطي حاليا، والنضال الاشتراكي في المستقبل، تتطلب وضع قضايا التربية الديموقراطية الواسعة، الديموقراطية الجديدة والاشتراكية، في محور انتباه ونشاط كل منظمة من منظمات الاتحاد الوطني وكل منظمة من منظمات الحركة التقدمية المغربية في مجملها.

لقد حان الوقت لان نضع حدا لوقائع التقليل من شأن العمل الفكرى والنشاط الايديولوجي، ووقائع فصله عن النشاط التنظيمي. ان معارضة العمل الفكرى بالعمل التنظيمي أمر غير صحيح وضار، لان العمل الفكرى مساعد جبّار للعمل التنظيمي. وينبغي لنا أن نتذكر على الدوام وباستمرار أن اقناع المناضلين وتربيتهم هما الطريقان الاساسيان في العمل التنظيمي، وتقوية العمل الفكرى ورفع مستواه هو شرط لا بد منه لنجاح نشاطنا العملي بكامله.

ان قوة الاتحاد الوطني ووحدة ارادته، ووحدة صفوفه، وانضباطه الطوعي.. ستظل مشروطة شأنه شأن كل حزب سياسي بقدرته أن يمزج خلال النشاط العملي، في كل منسجم، الاختيارات الاشتراكية والتطبيق الخلاق لمضمون هاته الاختيارات ولمتطلباتها تحت الشروط الحسية المتغيرة باستمرار.

ان القوانين العامة للتطور الاجتماعي، وقوانين نشاط الجماهير التحويلي الثورى التي أفصحت عنها الاشتراكية العلمية، بوصفها الخبرة الجماعية التاريخية للحركة التقدمية الثورية العالمية، ستظل بالنسبة لنا مرشدا في أعمالنا وفي نشاطنا العملي.

سيجتهد الاتحاد الوطني في المستقبل مسترشدا بهذه القوانين وانطلاقا من الشروط المعينة المغربية المتجددة لايجاد الحلول الابداعية لقضايا تطور مجتمعنا، وقضايا كفاح الشغيلة لانجاز التحويل الاجتماعي.. وسيرسم سياسته على أساس علمي اشتراكي وسيخضع كامل نشاطه النظرى والتربوى الفكرى لمهام مرحلة

الـ يموقراطية الوطنية.

ان تحضير الاتحاد الوطني لقيادة كفاح الجماهير وتمرس اطاراته في الكفاح هو ما يكون مضمون كامل نشاطنا في مجال التثقيف السياسي وتربية الاطارات.

ان فعالية التثقيف السياسي وسط الجماهير تقوم بالقدر الذى يسهم به في تحرير طاقات الجماهير الكفاحية وقواها المبدعة الخلاقة، وفي تطوير وتوسيع مبادراتها الواعية لبحث وحل المهام المتجددة والمتزايدة التي تظهر دائما خلال النشاط العملي وخلال الكفاح.

ان ما نحتاج اليه بصدد هذه المسالة، هو وضع وتطبيق نظام منسجم حكيم لتوجيه كامل نشاطنا التثقيفي تسير على نهجه دعاية الاتحاد وأجهزته المختلفة: النقاش البرلماني، الصحافة، النشرات العمومية التي تصدرها اللجان الاتحادية.. وكذا المحاضرات المفتوحة أو محاضرات الحلقات المحدودة، والانتاج الادبي والفني والتمثيل المسرحي...

ان توسيع هذا النشاط الى اقصى حد، وتامين توجيه تقدمي منسجم وموحد لاشكال هذه النشاطات المختلفة عن طريق اللجان الاتحادية العامة في هذه المجالات، تعتبر من مهام الاتحاد الموضوعة بالحاح ومن احتياجاته الراهنة.

ان الاتحاد الوطني، بغية تحسين عمله باصطراد لكي يكون مستوى قيادته للجماهير متجاوبا مع تنامي متطلبات نضال الجماهير، يطرح مهمة انتقاء اطاراته من بين الممثلين الطليعيين للعمال والفلاحين الكادحين والمثقفين الثوريين وتربيتهم وتدريبهم من المهام الرئيسية في ميدان البناء الاتحادى الداخلي.

الاتحاد الوطني يعتبر أن الخبرة الكاملة والتدريب الصحيح اللذان يكتسبهما الاتحادى في سياق النشاط العملي لانجاز المهام الموضوعة للاتحاد وسط الجماهير.. ويعتبر في نفس الوقت أن الجمع الصحيح بين الثقافة النظرية الواسعة والتدريب العملي النشيط على حل القضايا المطروحة أمر ضرورى للاطار الاتحادى.

سيجتهد الاتحاد الوطني في المستقبل، انطلاقا من الموضوعات السابقة، لاحداث مدرسة مركزية لتكوين وتدريب الاطارات الاتحادية العليا، ومدارس جهوية لتكوين وتدريب الاطارات المتوسطة والسفلى، على قيادة اللجان الاتحادية لتضفي على نشاط الجماهير طابع المنهجية والتنظيم.

ان تثقيف الاطارات وتدريبهم يقدم مجالا رحبا لتبادل الخبرة والمساعدة مع الاحزاب الشقيقة والصديقة. الاتحاد الوطني يعلق أهمية خاصة على خبرة ومساعدة الاحزاب الصديقة ذات الخبرة الطويلة المجربة لتحضير اطاراته العالية، وبصفة خاصة في تدريب الاطارات الاتحادية في بعض فروع الخبرة التي لا تستطيع

مدارسنا أن تقدمها في الشروط الحالية.

ان التطوير الخلاق لنظرية الاتحاد الوطني السياسية من أسس نشاط الاتحاد، وهو الشرط الحاسم لنجاحاتنا في قيادة كفاح الجماهير.. واسترشادا بالمبدأ القائل بوحدة النظرية والتطبيق سيستمر الاتحاد الوطني في المستقبل أيضا في الدفاع عن خطه السياسي العام وفي التطوير الخلاق لكامل حياته ونشاطه، باعتبار ذلك واجبا، بل من أهم واجباته حيال الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين وحيال شعبنا.

ان من شأن السير على هذا النهج الصحيح أن يزيد قدرة الاتحاد الكفاحية وقدرته على قيادة الجماهير وعلى تقوية واتساع نفوذه في الشعب.

ان اخلاصنا لقضية الشعب، وارتباطنا بالشعب، هما أساس انتصاراتنا الماضية والحاضرة والمقبلة، هما ضمان ظفر كفاحنا الوطني الديموقراطي، وكفاحنا لانجاز تحويل مجتمعنا الحالي الى مجتمع جديد.

انتهى

تحريف

١٩٦٥